جامعة آل البيت
Al al-Bayt University

جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية

The Impact of Corporate Governance Principles on the Financial Reporting Quality in Iraqi Commercial Banks

إعداد الطالب

عـدنـــان طـــارق عـــواد

(1720504045)

إشراف

الدكتور نوفان حامد العليمات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الدراسي الأول

٢٠١٨ / ٢٠١٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نموذج التفويض

أنا عدنان طارق عواد أفوض جامعة آل البيت بتزويد نُسخ من رسالتي، للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الاشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:.....

التاريخ:.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: عدنان طارق عواد الرقم الجامعي: 1720504045

تخصص: المحاسبة كلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية

أُعلن بأني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

"أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فأنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي الحق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التوقيع:.....

التاريخ:.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية

The Impact of Corporate Governance Principles on the Financial Reporting Quality in Iraqi Commercial Banks

وأُجيزت بتاريخ: / /

إعداد

عدنان طارق عواد

1720504045

إشراف

الدكتور نوفان حامد العليمات

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
د. نوفـــان حامـد العليمـــات	مشرفاً رئيساً	
د. ســيف عبيــد ارحيل الشـبيل	عضواً	
د. محمـــد ناصـــر المشـــاقبة	عضواً	
أ.د. سليمان مصطفى الدلاهمة	عضواً خارجياً	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى قدوتي وعزوتي إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من ساندني منذ نعومة أظفاري (والدي العزيز) أدامه الله ذخراً وفخراً لي

إلى قلبي النابض إلى من سهرة الليل من أجلي إلى من كانت دعواتها الصادقة سر نجاحي (امي الغالية) اسأل الله ان يحفظها

إلى سكان قلبي إلى الشموع التي تنير دربي الذين شجعوني وواصلوا العطاء دون مقابل (إخوتي وأصدقائي)

إلى بلدي الجريح بلد الحضارات (العراق)

إلى بلدي الثاني قلعة العز والشهامة (المملكة الأردنية الهاشمية)

أهدي هذا الجهد المتواضع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين محمد (صل الله عليه وسلم) القائل "من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

أتقدم بخالص الشكر ووافر الامتنان إلى أستاذي ومشرفي الفاضل الدكتور (نوفان حامد العليمات)

على قبوله الاشراف على هذه الرسالة وعلى ما قدم لي من توجيهات وارشادات وملاحظات قيمة ومستمرة ساعد على اخراج هذا العمل بهذه الصورة أسال الله ان يجزيه عني خير الجزاء

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى الاساتذة الافاضل

الأستاذ الدكتور (سليمان مصطفى الدلاهمة)

الدكتور (سيف عبيد ارحيل الشبيل)

الدكتور (محمد ناصر المشاقبة)

على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وأثرائها بالنصائح والتوجيهات التي تساعد في أخارجها بأفضل صورة أسال الله ان يجعل عملهم هذا في ميزان حسناتهم

كما وأتقدم بفائق الشكر والاحترام إلى أساتذتي في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة آل البيت وكل من ساعدني ومد لي يد العون وزودني بالمعلومات لإتمام هذا العمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

نموذج التفويض ..... ب

قرار لجنة المناقشة ..... د

الإهداء ..... هـ

الشكر والتقدير ..... و

قائمة المحتويات ..... ز

فهرس الجداول ..... ط

فهرس الملاحق ..... ي

الملخص باللغة العربية ..... ك

ABSTRACT ..... ل

الفصل الاول : الإطار العام للدراسة ١

المقدمة ١

مشكلة الدراسة ١

أهمية الدراسة ٢

أهداف الدراسة ٢

فرضيات الدراسة ٣

أنموذج الدراسة ٣

مصطلحات الدراسة ٤

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة ٥

المبحث الأول: الحاكمية المؤسسية ٥

المبحث الثاني: جودة التقارير المالية ١٣

المبحث الثالث: أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية ٢٠

المبحث الرابع: الدراسات السابقة ٢٣

الفصل الثالث : المنهجية واختبار أداة الدراسة ٣٤

منهج الدراسة ٣٤

مجتمع الدراسة ٣٤

وحدة المعاينة ٣٤

أداة الدراسة ٣٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبارات أداة الدراسة..... ٣٧
مصادر جمع البيانات ٣٨
أساليب التحليل الإحصائي ٣٨
الفصل الرابع : تحليل البيانات واختبار الفرضيات ٣٩
النتائج المتعلقة بالمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة ٣٩
النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة..... ٤٦
الفصل الخامس : مناقشة النتائج والتوصيات..... ٥١
مناقشة النتائج ٥١
النتائج..... ٥٤
التوصيات ٥٥
قائمة المراجع ٥٦
أولاً: المراجع باللغة العربية ٥٦
ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية..... ٥٨
قائمة الملاحق..... ٦٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	ملخص الدراسات السابقة	٤٤
1-3	عدد أفراد مجتمع الدراسة	٥٠
2-3	أبعاد مبادئ الحاكمية المؤسسية	٥١
3-3	اختبار مقياس الاستبانة	٥٢
4-3	معاملات كرونباخ ألفا الخاصة بأبعاد الدراسة والأداة ككل	٥٣
1-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياري لكافة فقرات محور "الإفصاح والشفافية"	٥٦
2-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكافة فقرات ضمان حقوق المساهمين	٥٧
3-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكافة فقرات محور "مسؤولية مجلس الإدارة	٥٨
4-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكافة فقرات محور "المعاملة المتساوية للمساهمين"	٥٩
5-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكافة فقرات محور "دور أصحاب المصالح في الحاكمية"	٦٠
6-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكافة فقرات جودة التقارير المالية	٦١
7-4	نتيجة اختبار (K-S) حول أتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي	٦٢
8-4	نتيجة اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة	٦٣
9-4	نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر الحاكمية المؤسسية بأبعادها (الإفصاح والشفافية، ضمان حقوق المساهمين، المعاملة المتساوية للمساهمين، مسؤوليات مجلس الإدارة، دور أصحاب المصالح في الحاكمية) على جودة التقارير المالية	٦٤
10-4	نتائج تحليل الانحدار البسيط (Sample Regression) للكشف عن اختبار الفرضية الفرعية الأولى لأثر الرقابة والشفافية على جودة التقارير المالية في المصارف العراقية	٦٥
11-4	نتائج تحليل الانحدار البسيط (Sample Regression) لاختبار الفرضية الفرعية الثانية لأثر ضمان حقوق المساهمين على جودة التقارير المالية في المصارف العراقية	٦٥
12-4	نتائج تحليل الانحدار البسيط (Sample Regression) لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة لأثر مسؤوليات مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية في المصارف العراقية	٦٦
13-4	نتائج تحليل الانحدار البسيط (Sample Regression) لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة لأثر دور أصحاب المصالح على جودة التقارير المالية في المصارف العراقية	٦٧
14-4	نتائج تحليل الانحدار البسيط (Sample Regression) لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة لأثر المعاملة المتساوية للمساهمين على جودة التقارير المالية في المصارف العراقية	٦٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	استبانة الدراسة	86
2	مجتمع الدراسة الكلي	90
3	أسماء المحكمين	91

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية

إعداد الطالب

عدنان طارق عواد

إشراف

الدكتور نوفان حامد العليمات

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية، تكون مجتمع الدراسة من (11) مصرفاً عاملاً في العراق، اما وحدة المعاينة فتكونت من العاملين في المصارف التجارية العاملة في العراق، وهم مدير فرع ومدير المالي، ومدير قسم التدقيق، ومدقق داخلي، ومجلس الإدارة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع (146) استبانات على موظفي تلك المصارف، وتم الاستعانة بالأساليب الاحصائية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية (SPSS).

أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأنه يوجد أثر ذو دلالة لمبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.

أوصت الدراسة على حث المصارف على وضع إجراءات عملية لمتابعة مستوى التزام المصرف بسياسات ومبادئ الحاكمية المؤسسية وآلية تطبيقها الفعلي في الواقع العملي حسب متطلبات التشريعات النافذة والجهات الرقابية.

الكلمات المفتاحية: الحاكمية المؤسسية، جودة التقارير المالية، المصارف التجارية العراقية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Impact of Corporate Governance Principles on the Financial Reporting Quality in Iraqi Commercial Banks

Prepared by:

Adnan Tareq Awwad

Supervised by:

Dr. Nofan Hamid Oliemat

ABSTRACT

The aim of this study is to identify the impact of the corporate governance principles on the of financial reports quality in Iraqi commercial banks. The study population consisted of (11) working banks in Iraq. The sample unit of the study consisted of workers in commercial banks operating in Iraq, namely the branch manager and the finance manager, the director of the audit department, the internal auditor and the board of directors. The study used the analysis method, and distributed (146) questionnaire in the employees of these banks. Statistical methods were used to analyze the data and test the hypotheses using the SPSS.

The results of the study showed that there is a statistically significant effect for the corporate governance principles on the financial reporting quality in Iraqi commercial banks.

The study recommended that banks be encouraged to develop practical procedures to follow up the level of the bank's compliance with the policies and principles of corporate governance and the mechanism of their practical application in practice according to the requirements of the legislations in force and the regulatory authorities.

Keywords: Corporate Governance, Principles Financial Reports Quality, Commercial Iraqi Banks.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الاول : الإطار العام للدراسة

المقدمة:

ما زالت قضية انهيار الشركات من المواضيع التي تشغل العالم كافة، بحيث أن انهيار كل من شركة انرون (Enron) وشركة ويرد كوم (WorldCom) أدى لخوف الشركات بشكل كبير، وعمل العديد من المساهمين لسحب كافة مساهمتهم في عدة شركات، خوفاً من انهيار الشركة وخسارتهم لجميع ما يملكوا فيها، مما ظهر من قبل المحللين بأن أسباب انهيار تلك الشركات يعود لعدة أسباب من ضمنها عملية التدقيق التي تتم في الشركة وإدارة الأرباح، لذلك تعتبر عملية التدقيق في الشركة من المراحل الضرورية، حيث أن المدقق لابد أن يكون له القدرة على اكتشاف أية تلاعبات أو خطأ جوهري وهو ما حصل في الشركة، ويكون العبء على الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، والعمل على اختيار مكتب التدقيق المناسب من أجل استلام جميع حساباتها.

ومن الامور التي ظهرت ما بعد انهيار تلك الشركات مفهوم يعرف باسم "الحاكمية المؤسسية" (Corporate Governance)، وهي عبارة عن قوانين وأنظمة تنظم عمل الشركات وتوضح وتحمي حقوق المساهمين وحاملي الأسهم في الشركات، ومن ضمن بنود الحاكمية المؤسسية هو لا بد أن تعمل الشركات على تعيين مدقق خاص بها كل عام، ويعمل ذلك المدقق على تدقيق كافة البيانات المتعلقة بالشركة والتي أعدها محاسب الشركة وعلى ضوء ذلك التدقيق يقدم المدقق تقريره بكل شفافية ومصداقية.

تعد الحاكمية المؤسسية بكافة مبادئها واجراءاتها المختلفة من مخصصات انفصال الملكية عن الإدارة وظهور نظرية الوكالة، فإن الحاكمية المؤسسية أبعد من كونها ردة فعل على أزمات مالية هنا أو هناك (حمدان، 2012). وعلى الرغم من ذلك فإن وضوح وتبلور مفهوم الحاكمية المؤسسية وانتشارها قد ارتبط في ظهور المشكلات المالية التي تعرضت لها كبرى الشركات العالمية، وما أتى من مطالبات تتعلق بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية من خلال تحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية.

فإن الحاكمية المؤسسية الجيدة توفر لمجلس الإدارة الحوافز المناسبة من أجل بلوغ الأهداف، وتحسين من فعالية الإجراءات الرقابية من خلال منع التلاعب والتحريف والخداع، وتقليلها للأثر السلبي فيما يخص ظاهرة عدم تماثل المعلومات.

مشكلة الدراسة:

أدى انهيار العديد من المؤسسات لضياع حقوق أصحاب المصالح وخصوصاً المستثمرين الحاليين وفقدان ثقة المستثمرين المرتقبين في المعلومات المحاسبية وهي ما تشمل القوائم المالية وتقارير التدقيق الخارجية لهذه المؤسسات، فتحاول المؤسسات الخروج بأفضل مستوى من الجودة في تقاريرها المالية، وتبين بأن الازمات المالية التي فجرها الفساد المالي والإداري وسوء الإدارة، قد تدفق عنه صعوبة في جذب المستويات الكافية من رأس المال، والذي أدى بالمؤسسات لوضع أدلة وبراهين من أجل جذب الاستثمارات لتأكيد أن إدارتها تتم حسب الممارسات السليمة والأساليب العلمية الرشيدة لكافة الأعمال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ففي هذه الدراسة يتم البحث في أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية، وتتناول الدراسة البحث في قطاع المصارف كونه أحد أهم القطاعات الاقتصادية في العراق. تتمثل مشكلة الدراسة بسؤال رئيسي هو:

السؤال الرئيسي: هل هناك أثر لمبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية؟ ويتفرع من هذا السؤال العديد من الاسئلة الفرعية التالية:

١. ما هو أثر الإفصاح والشفافية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية؟
٢. ما هو أثر ضمان حقوق المساهمين على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية؟
٣. ما هو أثر مسؤوليات مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية؟
٤. ما هو أثر المعاملة المتساوية للمساهمين على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية؟

أهمية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية للعديد من الاطراف فسوف تركز الدراسة على معرفة أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية لذلك تكون مهمة لكل من:

- الاهمية العلمية: تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية للمصارف التجارية العراقية، حيث تم البحث في معرفة أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية، لذلك تستخدم هذه الدراسة تلك المصارف في الحصول على النتائج الواضحة التي تبين لهم مدى أهمية الدور الذي تلعبه الحاكمية المؤسسية في المصارف التجارية العراقية في جودة التقارير المالية.
- الاهمية العملية: تعتبر هذه الدراسة للعديد من الباحثين والمحللين المهتمين بموضوع أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية، بحيث أنه في هذه الدراسة يتم الحديث عن جودة التقارير المالية ودور مبادئ الحاكمية المؤسسية بشكل مفصل، لذلك تسهل هذه الدراسة على الباحثين الرجوع لعديد من المعلومات عن الحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية والمحللين المهتمين في دراسة وضع المصارف من خلال الحاكمية المؤسسية وأثرها على جودة التقارير المالية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

الهدف الرئيسي: معرفة أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية. ويتفرع من هذا الهدف العديد من الأهداف الفرعية التالية:

١. معرفة أثر الإفصاح والشفافية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.
٢. معرفة أثر ضمان حقوق المساهمين على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.
٣. معرفة أثر مسؤوليات مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.
٤. معرفة أثر المعاملة المتساوية للمساهمين على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرضيات الدراسة:

تم بناء فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لمبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.

ويتفرع من هذه الفرضية العديد من الفرضيات الفرعية التالية:

$H_{1.1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للإفصاح والشفافية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.

$H_{1.2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لضمان حقوق المساهمين على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.

$H_{1.3}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لمسؤوليات مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.

$H_{1.4}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للمعاملة المتساوية للمساهمين على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.

$H_{1.5}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لدور أصحاب المصالح في الحاكمية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.

أنموذج الدراسة:

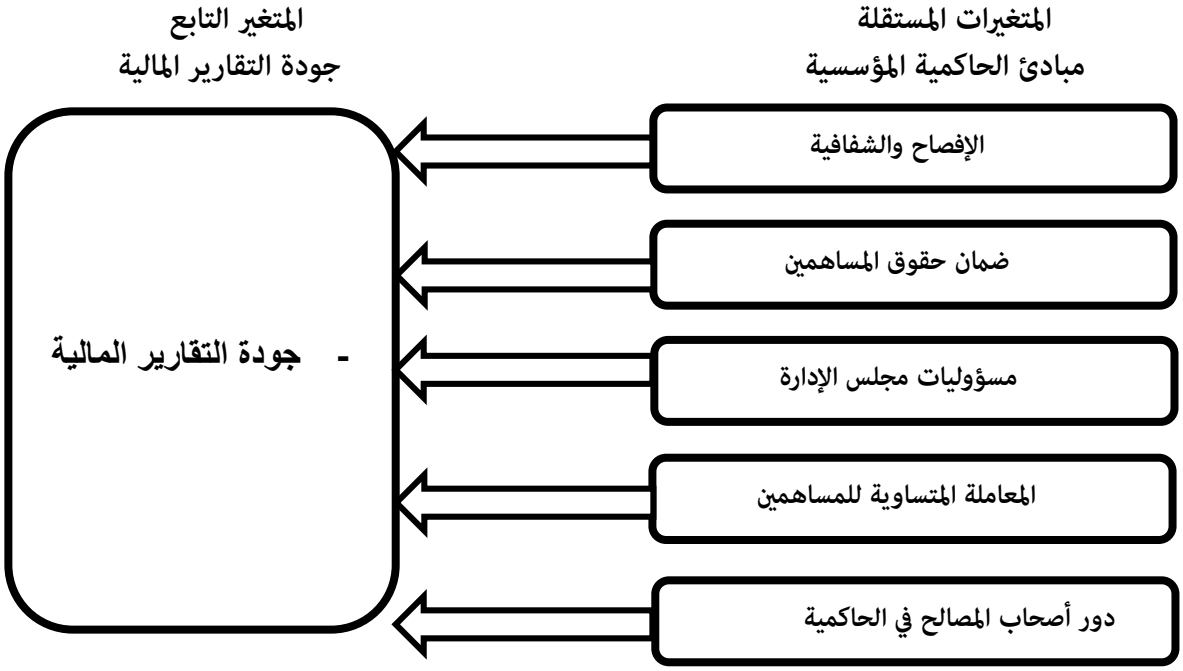

الشكل (١-١) أنموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على دراسة Aldalayeen (2017) ودراسة Arieftiara & Utama (2018).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصطلحات الدراسة:

الحاكمية المؤسسية: الهيكل الذي تعمل به المصرف على ممارسة وجودها، وتعد مجموعة من القواعد ما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الواضعين للتنظيمات والقواعد الحاكمية، مع كيفية التفاعل ما بين الاطراف للإشراف على عمليات المصرف (Uwuigbe et al., 2018).

مبادئ الحاكمية المؤسسية: مجموعة من المبادئ الهادفة لتحقيق التميز والجودة في الأداء، من خلال وضع الاستراتيجيات المناسبة والإجراءات الفعالة لتحقيق خطط وأهداف المصرف، فإنها تعني وجود نظام مؤسسي يحكم العلاقات ما بين الأطراف الرئيسية التي تؤثر على أداء المصرف، ويحدد توزيع المسؤوليات فيها، في إطار رؤية ورسالة واستراتيجية للمصرف(Meshack, 2015).

جودة التقارير المالية: مستوى المعلومات التي تتصف بالمصداقية، بحيث تحقق منفعة عامة لحاملي الأسهم والمستخدمين لتلك التقارير، ويجب أن تكون هذه التقارير خالية من أي تحريف أو تضليل من أجل مساعدة المستثمر في اتخاذ القرار المناسب (الوشاح وشاهين، 2018).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الحاكمية المؤسسية

مفهوم الحاكمية المؤسسية:

تُعرف الحاكمية المؤسسية Corporate Governance على أنها القوانين والقواعد والمعايير التي توضح وتحدد نوع العلاقة بين إدارة المصرف من جهة، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالمصرف أو الشركة مثل حملة السندات، العمال، الموردين، الدائنين، المستهلكين من جهة أخرى (Aldalayeen, 2017).

عرف Karami (2014) الحاكمية المؤسسية بأنها مجموعة الأسس والإجراءات، بالإضافة إلى القوانين والأنظمة، وكافة القرارات التي تضمن كل من الانضباط والشفافية والعدالة في المصرف أو الشركة، حيث أنها تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء من خلال تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها، من أجل أن يحقق أفضل منافع ممكنة لجميع الأطراف ذوي المصلحة وللمجتمع ككل.

وأوضحت دراسة Meshack (2015) بأنه يمكن اعتبار الحاكمية المؤسسية على أنها المنهج المتبع من قبل أصحاب المصالح في المصرف من أجل مراقبة مصالحهم الخاصة، وهي تعبير عن النظام الذي تتم من خلاله إدارة المصرف والرقابة عليهم.

وتترجم الحاكمية حسب ما ورد في الأجنبية (Corporate Governance) إلى العديد من المعاني في اللغة العربية مثل حوكمة الشركات، الحاكمية المؤسسية، الحكم الرشيد، حكم الشركات، أسلوب الإدارة المثلى، وأسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالمصرف (عرفه ومليجي، 2015).

عرف Alamgir (2007) الحاكمية المؤسسية على أنها النظام الذي يمكن من خلاله إدارة والتحكم بأعمال المصرف.

وعملت منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية (OCED) على تعريف الحاكمية المؤسسية بأنها مجموعة علاقات تربط ما بين من هم مسؤولين عن المصرف ومجلس الإدارة وحملة الأسهم والعديد من المساهمين (Ifaradonbeh & Idolatabad, 2015).

بالإضافة إلى ذلك فقد عرف خضر (2012) الحاكمية المؤسسية على أنها العديد من القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة ما بين المصرف والأطراف أصحاب المصالح المتنوعة في المصرف في مقياس من الشفافية والمساءلة، والذي يعمل على استدامة الأعمال ورفع كفاءة المصرف في إدارة عملياتها وتحسين قدرتها التنافسية في الأسواق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعتبر الحاكمية المؤسسية من المواضيع الهامة في العلوم المالية والإدارية، فقد اهتمت هذه العلوم في نهاية العقود الأخيرة بدراسة أبعاد متنوعة للحاكمية المؤسسية، وارتفعت أهمية الحاكمية مع حدوث العديد من الفضائح المالية في الثمانينات بالقرن الماضي لفترات حديثة، فقد ظهر جدل حول الآليات المناسبة من أجل أن تعمل الإدارة لصالح المساهمين، فمن الممكن النظر للأداء الضعيف إلى المصرف على اعتباره من أحد النواتج لعدم كفاءة آليات الحاكمية المؤسسية وعدم ربطها بأداء المصرف (Hisham *et al.*, 2014).

ومن خلال ما سبق يمكن للباحث تعريف الحاكمية المؤسسية على أنها عدة قواعد وأنظمة إدارية ومحاسبية تؤدي إلى ضبط العمل بالمصرف على شكل حيادي وكفاءة وموضوعية وشفافية بحيث تضمن حقوق الموظفين والإدارة والمساهمين بالإضافة لكافة الاطراف الخارجية التي تتعامل مع المصرف.

التطور التاريخي للحاكمية المؤسسية:

ظهرت الحاجة للحاكمية المؤسسية بالعديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خصوصاً في نهاية الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها العديد من الدول كشرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين (مليجي، 2014).

وظهر مفهوم الحاكمية المؤسسية (Corporate Governance) من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إضافة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وذلك بعام 1999، بالإضافة إلى ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخراً من انهيارات مالية ومحاسبية خلال العام 2002، ذلك دعا الحكومة الأمريكية بنفس العام لإصدار تشريع جديد أسمته ساربينز اوكسلي، حيث تم إلزام كافة الشركات والمصارف المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيق كافة بنوده، وهو ما يعطي مسؤولية لدى المصرف وأنظمة الرقابة الداخلية فيها من ناحية توفير معلومات مالية مضمونة وموثوقة (الغزالي، 2015).

حيث أن مبادئ الحاكمية المؤسسية معنية بمساعدة كافة الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمصرف، من أجل تطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق كافة مبادئ الحاكمية المؤسسية بكل من المصارف العامة والخاصة سواء المتداولة وغير المتداولة لأسهمها بأسواق المال، وذلك من خلال تقديم عدد من القواعد الارشادية من أجل تدعيم إدارة الشركات والمصارف والعمل على كفاءة أسواق المال ومن ثم استقرار الاقتصاد كله (Darko *et al.*, 2016).

ومن ثم تم تقسيم مبادئ الحاكمية المؤسسية لعدة مجموعات والمتعلقة بمعايير التقييم مثل حقوق المساهمين وتحتوي على حق نقل ملكية الأسهم، والتصويت بالهيئة العامة، ومن ثم اختيار مجلس الإدارة، والحصول على كافة الأرباح، بالإضافة لحقهم بالمشاركة الفعالة باجتماعات الهيئة العامة، ويوجد مجموعة أخرى تتعلق بالمعاملة المتساوية للمساهمين وهي ما تعني المساواة ما بين حملة الأسهم داخل كل فئة وحقهم بالتصويت في الهيئة العامة بما يتعلق بالقرارات الأساسية والهامة بالمصرف، وحمايتهم من أي عملية استحواذ أو دمج مشكوك بها (Aghajari *et al.*, 2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك حقهم بالاطلاع على جميع المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذي، ويوجد مجموعة تتعلق بدور أصحاب المصالح أو الأطراف المتعلقة بالشركة، وهي ما تعني احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لهذه الحقوق وتعزيز دورهم بالمشاركة في الرقابة على المصرف والقدرة على حصولهم على المعلومات المطلوبة، وإن أصحاب المصالح هم حملة السندات والمصارف والعملاء وهم ما يرتبطون بمصالح المصارف (مليجي، 2014).

مع تتابع ظاهرة الأزمات الاقتصادية، وانهيار العديد من الشركات والمصارف الكبيرة اتجه البنك الدولي أيضاً للاهتمام بالحاكمية المؤسسية، والقيام بإلزام العديد من المصارف بتطبيق وتبني الاهتمام بموضوع الحاكمية المؤسسية، وعمل المؤسسات والجهات الرسمية على إصدار مجموعة من الضوابط والإرشادات من أجل تطبيق الحاكمية المؤسسية وتفعيلها، فقد جاءت معايير الحاكمية المؤسسية للاعتماد عليها من ناحية تحقيق كافة مستويات الأداء المطلوبة، والعمل على إحداث التوازن المناسب بمستويات الأداء، والعمل بشكل مستمر على تأكيد تكاملها، بالإضافة الشفافية وتفعيل المسالة، والهدف من الحاكمية المؤسسية هو تحقيق الشفافية والعدالة، وتفعيل المساءلة المحاسبية لإدارة المصرف، ومن ثم تحقيق الحماية للمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة، والعمل على الحد من استغلال السلطة بغير المصلحة العامة للمصرف، وذلك يؤدي للنهوض بمعدلات الأداء وتعظيم قيمة المصرف وتحقيق الشفافية والإفصاح العادل (Ifaradonbeh & Idolatabad, 2015).

وتلك القواعد والضوابط تعطي تأكيد على أهمية الالتزام بالقوانين واللوائح التي تحكم أداء المصرف، والعمل على ضمان مراجعة وتقييم الأداء، والعمل على وجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع ضرورة تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذين تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات متعلقة بتحقيق الرقابة المستقلة على الأداء.

أهمية الحاكمية المؤسسية:

خلال الفترات الماضية ولغاية الآن كان الاكاديميون والباحثون هم السباقين للحديث بموضوع الحاكمية المؤسسية وكافة جوانبها المتعددة، وخصوصاً عندما ظهرت قضية شركة (انرون) والعديد من القضايا المتشابهة، فهي بمثابة جرس إنذار لكافة الاقتصاديات العالمية، وبذلك يكون موضوع الحاكمية المؤسسية من الامور المهمة لأي مصرف أو شركة من أجل اثبات وجودها والمحافظة على استمراريتها، فتساعد الحاكمية المؤسسية على التقليل من المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف، بالإضافة لتحسن أسعار أسهمها بالسوق، فالحاكمية المؤسسية تعمل أيضاً على تحسين نوعية وكفاءة القيادة في المصرف، ومساهمتها في دعم الشفافية في عمليات المصرف، ومن ثم تعزيزها لثقة المجتمع في مصداقية التقارير المالية الصادرة عنها

تتركز أهمية الحاكمية المؤسسية ليس فقط على مستوى المصرف ولكن تكون النظرة كاملة وشمولية لتشمل الدولة ككل، فإن المصرف وحدة واحدة من وحدات يقوم عليها اقتصاد الدولة، فإن كانت قوية تؤدي لجذب مستثمرين، وعملت على تشجيع مصارف أخرى لها (Darmad, 2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتضمن الحاكمية المؤسسية مجموعة من العلاقات بين إدارة المصرف التنفيذية وكل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، كما توفر الحاكمية المؤسسية الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف المصرف وتحديد الوسائل لبلوغ هذه الأهداف ومراقبة الأداء، فالحاكمية الجيدة تؤدي إلى تحقيق الأهداف التي تكون في مصلحة المصرف ومساهميه، وتسهيل عملية الرقابة الفعالة من خلال الحوافز المناسبة والعادلة التي توفرها لمجلس الإدارة ولإدارة المصرف (Alavinasab & Davoud, 2013).

ولذلك تعتبر الحاكمية المؤسسية أداة جيدة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة المصارف بأسلوب علمي وعملي يؤدي إلى حماية أموال المساهمين، وتوفير معلومات عادلة وشفافة لكافة الأطراف ذات العلاقة بالمصرف وبالتالي توفير أداة جيدة للحكم على أداء مجالس إدارة المصارف ومحاسبتهم.

أهداف الحاكمية المؤسسية:

تسعى الحاكمية المؤسسية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها

تحسين إدارة المصارف من خلال مساعدة مديرين ومجالس إدارة المصارف على تطوير استراتيجية صحيحة للمصرف، وضمان اتخاذ قرارات الدمج أو الاستحواذ على أسس سليمة، مما يساعد على تحسين كفاءة إدارة المصرف، ووضع الأنظمة التي تمكن إدارة المصرف من خلال تشكيل هيكل تنظيمي يُحدد كل من الحقوق والمسؤوليات للإدارة التنفيذية، ومجلس الإدارة والمساهمين، وزيادة ثقة المستثمرين والمتعاملين في الأسواق المالية بالمعلومات الواردة في القوائم المالية للمصرف، كذلك وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل داخل المصرف والتي تتضمن تحقيق أهداف الحاكمية (سليمان، 2009).

مبادئ الحاكمية المؤسسية:

المبادئ المتعارف عليها للحاكمية المؤسسية والمعمول بها هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فكان هناك خمسة مبادئ، ويمكن ذكرها بما يلي:

١. ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية: مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية يتضمن تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، ويجب أن يكون متناسقاً مع أحكام القانون، وأن يتم تقسيم المسؤوليات ما بين السلطات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية المتعددة، ولتوضيح ألية تقسيم المسؤوليات ما بين مختلف الجهات التنظيمية والتنفيذية، ومن أهم العناصر التي يجب توفرها هو وجود نظام مؤسسي فعال ذو تأثير على الاقتصاد الشامل ونزاهة الأسواق، مما يشجع على قيام أسواق تتصف بالشفافية والفاعلية (خضر، 2012).

٢. حفظ حقوق كافة المساهمين: يتضمن مبدأ حفظ حقوق كافة المساهمين نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد من الأرباح ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين بالتصويت والمشاركة الفعالة باجتماعات الجمعية العامة، وحق الاطلاع على القوائم المالية، وأهم ما أكدت عليه قواعد الحوكمة هو حقوق المساهمين في الحصول على المعلومات الضرورية عن المصرف في الوقت المناسب، وعلى أساس منتظم، بالإضافة إلى حصول المساهمون على معلومات كافية حول القرارات التي تخص أي تغييرات جوهرية في المصرف مثل تعديل النظام الرئيسي أو عقد التأسيس، وإصدار أسهم إضافية، وأي عمليات استثنائية مثل بيع موجودات المصرف (Kowalewski, 2016).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. المعاملة المتساوية بين كافة المساهمين: أما مبدأ المعاملة المتساوية بين كافة المساهمين تكون من خلال المساواة ما بين حملة الأسهم داخل كل فئة وحقهم من ناحية الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت بالجمعية العامة على القرارات الرئيسية وحمايتهم من أي عملية استحواذ أو دمج مشكوك بها، أو ربما الاتجار بالمعلومات الداخلية، وحقهم بالاطلاع على جميع المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذين، وبذلك يجب أن تتضمن مبادئ الحاكمية المؤسسية المطبقة في الشركة أو المصارف المعاملة العادلة للمساهمين بكافة حقوقهم مع التركيز على حقوق أصحاب الأقلية والمساهمين الأجانب، فيكون لكافة المساهمين الفرصة المتساوية في الوصول لطريقة فعالة من أجل استرداد حقوقهم أو حصولهم على تعويض مناسب في حال تعرضت لحقوق الانتهاك (Shahwan, 2015).

٤. الإفصاح والشفافية: يتضمن الإفصاح عن المعلومات الضرورية ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح الخاص بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذين، ويكون الإفصاح عن تلك المعلومات بطريقة عادلة ما بين كافة المساهمين وأصحاب المصالح بالوقت المناسب من غير أي تأخير، وهي ما تعني ضرورة ضمان إطار الحاكمية المؤسسية لإفصاحات دقيقة وبالتوقيت المناسب لكافة الأمور الجوهرية المادية والتي تختص بالمصرف من مصداقية وشفافية عالية، وتتضمن المعلومات المالية مثل الوضع المالي والأداء المالي، والمعلومات الاستراتيجية مثل الأهداف والخطط والمخاطر، والمعلومات الخاصة بالملكية من عمليات اندماج واستحواذ على شركات أخرى، ومعلومات على تطبيق آليات الحاكمية المؤسسية (Sheikh *et al.*, 2013).

قواعد الحاكمية المؤسسية:

هناك قواعد مهمة تشكل الدعائم الأساسية للحاكمية المؤسسية، ومن خلال معرفة مستوى تطبيقها ونجاحها في الشركات والمصارف وهي:

١. الشفافية:

الشفافية تتضمن الثقة والنزاهة والموضوعية في إجراءات إدارة المصارف والإفصاح السليم وفي الوقت المناسب، عن كل الموضوعات الهامة المتعلقة بالمصارف كالمركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية، والحاكمية المؤسسية. وتضمن هذه الدعامة توصيل المعلومات المحاسبية والإفصاح المالي وغير المالي. وأن تكون المعلومات صحيحة وواضحة وكاملة إلى كل الأطراف ذات المصلحة، بما يتيح المجال لها لإعداد تحليل مفيد حول عمليات الشركات أو المصارف، والأساسيات الاقتصادية فيها (ريحاوي، 2008).

٢. المساءلة:

المساءلة قاعدة تقضي بمحاسبة الذين يتخذون القرارات في المصارف، أو الذين ينفذون الأعمال، عن نتائج قراراتهم وأعمالهم تجاه المصارف والمساهمين وإيجاد آلية لتحقيقها (أبو حمام، 2008).

٣. المسؤولية:

المسؤولية يقصد بها توفير هيكل تنظيمي واضح يحدد نقاط السلطة والمسؤولية، ومحاسبة مجلس الإدارة ومتخذي القرارات عن مسؤوليتهم تجاه المصارف والمساهمين، فضلاً عن وجود نظام فعال للرقابة الداخلية، ويعمل المصرف في إطار أنظمة وقوانين ولوائح تنظيمية تتم مراجعتها بشكل دوري، كما يجب أن يتوفر نظام للسلوك الأخلاقي والمهني الفعال (Aghajari *et al.*, 2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. الوضوح:

الوضوح يعني وضوح القوائم المالية والإفصاح المالي، ونظراً لأن إعداد التقارير المالية من مسؤولية إدارة المصارف فعليه يجب على مجلس إدارة المصرف اتخاذ الخطوات التي تضمن وضوح وشفافية وعدالة هذه القوائم والإيضاحات المتعلقة بها، ولغرض تحقيق هذا الهدف على الإدارة وعن طريق لجنة التدقيق أن تتحرى الفهم العام للقوائم المالية (Achchuthan & Kajananthan, 2013).

٥. الاستقلالية:

الاستقلالية هي الآلية التي تقلل أو تلغي تضارب المصالح، مثل هيمنة رئيس مجلس الإدارة أو مساهم كبير على مجلس الإدارة، وهذه الآلية تبدأ من كيفية تشكيل المجالس وتعيين اللجان، إلى تعيين مدقق خارجي مستقل كفؤ ومؤهل، يقوم بممارسة عمله بما تقتضيه المصلحة والأصول المهنية في عملية المراجعة ويقدم تأكيدات خارجية بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء المصرف (Darko *et al.*, 2016).

٦. لجنة التدقيق:

لجنة التدقيق غالباً ما تكون من الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وتمارس دورها الرقابي بالعمل على تعزيز فعالية وكفاءة المدققين الداخليين ومدققي الحسابات الخارجيين، وتعمل على ضمان استقلاليتهم عن الإدارة وتقديم التقارير الخاصة بذلك، ومتابعة تنفيذ هذه التقارير للتأكد من قيام إدارة الشركة بتنفيذ التوصيات الواردة بهذه التقارير (Barros *et al.*, 2013).

٧. العدالة:

العدالة هي ضمان معاملة متساوية للمساهمين كافةً بما فيهم مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب وإدراج نصوص خاصة بحماية مساهمي الأقلية في النظام الأساسي للشركة، والاعتراف بحقوق كل الأطراف ذات المصالح التي ينشئها القانون والإفصاح عنها (Abass, 2011).

7.1.2 أدوات الحاكمية المؤسسية ووسائلها:

من أجل تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية وتحقيق أهدافها بشكل جيد لابد من توافر أداوت للحاكمية المؤسسية وهي حسب ما ورد في دراسة Arabsalehi & Ziaee (2010) ما يلي:

- فهم رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بحجم المسؤولية الموكلة على عاتقهم وجسامتها.
- وجود هيكل تنظيمي يحدد الواجبات والمسؤوليات بالمصرف بشكل دقيق ومتوازن.
- توفير نظم محاسبية ومالية فعالة تتم من خلالها عملية اتخاذ القرار الإداري بكفاءة عالية.
- إيجاد مدونة أخلاق أو ميثاق شرف يتميز بالنزاهة والموضوعية.
- توفير بيئة اقتصادية واجتماعية وقانونية تتمتع بكافة مقومات الكفاءة والصدق والعدالة.
- الالتزام بالمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق لضمان عملية المقارنة وتحقيق الرقابة وتسهيلها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أبعاد الحاكمية المؤسسية:

للحاكمية المؤسسية أبعاد مختلفة تندمج مع الدعائم الأساسية للمصارف ولا تنحصر في بعد واحد هو الربح أو الخسارة وإنما تتضمن ثلاثة أبعاد تتمثل فيما يلي:

- **البعد الاقتصادي أو الاستثماري: يتضمن البعد الاقتصادي السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، ودرجة المنافسة في السوق وتوفر نظام المعلومات المالية والمعلومات غير المالية، التي تساعد المصرف في الحصول على التمويل وإدارة المخاطر وتضمن تعظيم قيمة أسهم المصرف واستمرارها في الأجل الطويل ويتضمن هذا البعد ما يأتي (Jouini, 2013):**
  - **الإفصاح المالي: يشمل التقارير السنوية والسياسات المحاسبية المتبعة وتقارير التدقيق الخارجي ومقاييس الإنجاز.**
  - **الرقابة الداخلية: يشمل التدقيق الداخلي ولجان التدقيق وإدارة المخاطر الموازنة التقديرية تدريب الموظفين.**
- **البعد الاجتماعي والقانوني: يشير البعد الاجتماعي والقانوني إلى طبيعة العلاقة التعاقدية والتي تحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح المختلفة من ناحية، والمديرين من ناحية أخرى، وتتمثل المسؤولية الاجتماعية في حماية حقوق الأقلية وصغار المستثمرين وتحقيق التنمية الاقتصادية ويتضمن هذا البعد ما يأتي (Zain, 2011):**
  - **الهيكل التنظيمي: يشمل تحديد الواجبات وتوزيع المسؤوليات وخطوط التفويض للسلطات وتعيين الإدارة العليا والإدارة التنفيذية ... الخ.**
  - **السلوك الأخلاقي: يشمل التحكم بقيم المصرف وأخلاقياتها وبمستوى عالٍ من السلوك المثالي فيها والتقيد بقواعد السلوك المهني.**
- **البعد البيئي: العمل على حماية البيئة من أثر إنتاج السلعة أو بيعها أو تقديم الخدمة (Dabor & Tijjani, 2011):**

كما أن الحاكمية تقوم بشكل أساسي على المساءلة والإفصاح والشفافية والمشاركة، ويجب أن تؤمن الحماية لحقوق المساهمين والمعاملة المتساوية لهم بما في ذلك مساهمي الأقلية والأجانب وتكفل دور أصحاب المصالح.

محددات الحاكمية المؤسسية:

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد للحاكمية المؤسسية يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات: المحددات الخارجية وتلك الداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونعرض فيما يلي هاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي (السيد، 2010؛ Ifaradonbeh & Idolatabad, 2017):

- المحددات الخارجية:

تشير المحددات الخارجية إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (المصارف وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة الاوراق المالية والبورصة) في إحكام الرقابة على المصارف، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والمصارف العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى الشركات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة البنك، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص (Nesrine & Abdelwahed, 2011).

- المحددات الداخلية:

تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل البنك بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدى توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة (Zain, 2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: جودة التقارير المالية

تعد التقارير المالية السنوية الطريقة الفعالة من أجل تحقيق الوظيفة الخاصة بالاتصال في المحاسبة فمن خلالها يمكن إشباع العديد من حاجات مستخدميها من كافة المعلومات المحاسبية التي تصور بشكل دقيق الأحداث والظروف الاقتصادية التي أثرت على المصرف بشكل كبير خلال فترة العمل بالإضافة لدورها في عرض المعلومات التي تعلن عن خطط وتوقعات الإدارة المستقبلية وأنها أصبحت بمثابة نظام الإنذار المبكر وهو ما يسعى لتنبيه المستثمرين على احتمالات فشل المصرف أو قربها من مرحلة الفشل أو الاستمرار في النجاح ومستوى هذا النجاح (Almajali *et al.*, 2012).

ومن خلال ذلك فإن المعلومات المستمدة من التقارير المالية بتحسين قرارات المستثمرين، وكان موضوع توقيت توصيلها إلى مستخدميها محل الاهتمام على المستوين المهني والأكاديمي بالعالم الغربي بشكل عام وفي الولايات المتحدة وبريطانيا خصوصاً إنه على الصعيد المهني بين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية ومجلس معايير المجلس البريطاني، بأن التوقيت الملائم لإصدار التقارير المالية يعتبر من المصادر الرئيسية والواجب توافرها لكي تكون المعلومات المحاسبية مناسبة من ناحية اتخاذ القرار (Firth, 2007).

فوائد إصدار التقارير المالية:

تبين في العديد من الدراسات مثل دراسة McGee *et al.* (2013) بأنه إصدار التقارير المالية باكراً تعمل على ما يلي:

- تفيد في اتخاذ القرارات للمستثمرين في السوق المالية.
- تزيد من ملائمة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية.
- المساعدة في زيادة كفاءة السوق.
- التقليل من عمليات المضاربة والتخمين.

- ارتفاع أسعار أسهم المصرف بشكل كبير.

إصدار التقارير المالية:

على الرغم من توضيح الاهتمام من ناحية الضرورة على مراعاة توقيت إصدار التقارير المالية، إلا أنه الملاحظ على العديد من المصارف في الدول المتقدمة تأخرها بالإعلان عن تقاريرها المالية السنوية للحد الذي أصبح وصفه على أنه ظاهرة تسود بتلك المصارف وأنها ليست حالة عادية أو عابرة حدثت ولن تتكرر، ومن ثم لا تستحق الوقوف عندها والبحث بأسبابها (Baatwah, 2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عوامل إصدار التقارير المالية:

يوجد العديد من العوامل التي تؤدي إلى تأخر إصدار التقارير المالية من قبل المصارف ومن تلك العوامل حسب ما ذكر في دراسة Shukeri & Nelson (2013):

١. **افتقار قانون المصارف في بعض الدول إلى تشريع يحاسب الشركات بحالة عدم إصدار تقاريرها المالية السنوية خلال فترة زمنية معينة.**
٢. **اعتقاد العديد من المصارف بأن إصدار التقارير المالية باكراً لا يساعد توجيه المستثمرين نحو القرار الصحيح من ناحية الاستثمار.**
٣. **وجود تغيير في البنود غير العادية للتقارير المالية.**
٤. **حجم مكتب التدقيق لها تأثير على تأخر إصدار التقارير المالية.**
٥. **تغير المدقق الخارجي للمصرف يعمل على تأخر إصدار التقارير المالية.**
٦. **تأخر إصدار تقرير المدقق الخارجي يؤدي إلى تأخر إصدار التقارير المالية للمصرف حيث أن تحفظات المدقق الخارجي في رأيه يؤدي إلى تأخر تلك التقارير عن موعدها المحدد.**
٧. **الاجتماعات المتعلقة بمجلس الإدارة الخاصة بالمصرف حيث أن تأخر عقد الاجتماع يؤدي لعدم نشر التقارير المالية في فترة معينة.**

وقد أوضحت العديد من الدراسات مثل دراسة Baatwah (2015) بأن المصارف المتعثرة تصدر تقاريرها المالية في مدة أطول من المصارف الناجحة وأن الفروقات ما بين متوسط الفترة الخاصة بالإصدار الكلية للمصارف الناجحة والمتعثرة هامة بدلالة إحصائية قبل سنتين على الأقل من لحظة اعتبار المصرف المتعثر، والمصارف المتعثرة تحتاج لفترة تدقيق أطول من الشركات الناجحة.

وقد تبين بأن طبيعة نشاط الشركة له تأثير على تأخر إصدار التقارير المالية حيث أن الشركات الصناعية تتطلب وقت أطول من غيرها لإتمام عملية التدقيق وإصدار تقاريرها المالية بالإضافة إلى الرأي المتحفظ للمدقق الخارجي وإدراج الشركات في السوق المالي حيث أن الشركات المدرجة في السوق المالي تتطلب وقت أقل لإصدار تقاريرها المالية السنوية من الشركات المشابه لها غير المدرجة في السوق (Alshammri, 2014).

وفي دراسة Gisbon (2011) أوضحت بأن نظام الرقابة الداخلية في المصارف واستخدامها للأساليب التقنية المتطورة في العملية الرقابية يسرع من إصدار التقارير المالية وذلك لمساهمتها بإنجاز الجزء الاكبر من عملية التدقيق قبل انتهاء السنة المالية بالإضافة لدرجة تعقيد عمليات المصرف.

وقد تبين بأن موعد بدء إجراءات التدقيق من العوامل الاساسية في تأخر إصدار التقارير المالية فإنه كلما تأخر موعد بدء الاجراءات كان ذلك مدعاة لتأخر الاصدار للتقارير المالية المتعلقة بالمصرف (Kali & Omari, 2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفهوم جودة التقارير المالية:

المستثمرون بحاجة لمستوى كبير من الجودة في التقارير المالية، وذلك لما لها من فائدة في تحقيق الكفاءة المطلوبة للاستثمار، فجودة التقارير المالية تعمل على توفر معلومات ذو فائدة للمستثمرين والدائنين وخصوصاً كمية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، وعملية عدم التلاعب بالأرباح تؤدي لضمان أقل حد من جودة المعلومات المحاسبية، ويمكن استنتاج أنه كلما ارتفعت نسبة جودة التقارير المالية أدى ذلك لتدني مخاطر الاستثمار على حسب ما يحدث في أسواق المال المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان وأستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا (Chalaki *et al.*, 2012).

رأى العديد من الباحثون والمحللون بأن الإفصاح المالي الذي يتصف بالتوقيت المناسب والتفاصيل والوضوح هو أساس جودة التقارير المالية (Cohen *et al.*, 2002).

ويوجد معيار معين لتقييم جودة التقارير المالية فقد تبين من خلال الدراسات السابقة بأنه معيار جودة نتائج الأعمال والاستحقاقات التقديرية تلعب دور كبير في تحقيق جودة التقارير المالية (Ginglinger *et al.*, 2011).

وحسب ما هو موجود تعدد لمعايير تقييم جودة التقارير المالية فإنه يمكن تحديد تلك الجودة بمدى تلبية مجموعة من المعايير المحددة سواء أكانت موضوعية أو حكمية، ويوجد صعوبة في قياس الجودة بشكل مباشر بل يتم تقييمها بطريقة حكمية، كما توجد صعوبات كبيرة في قياس إدارة الأرباح (Onuorah, 2016).

ويتم تقييم جودة التقارير المالية من خلال جودة المعلومات المالية التي تحتوي عليها، لذلك يصعب أن يتم إيجاد تعريف بسيط يصف ويعرف جودة التقارير المالية تعريفاً شاملاً، فلا يوجد تعريف نهائي متفق عليه وشامل لجودة التقارير المالية وأساليب تقييمها (حمدان،2012).

حيث أنه من المهم في الجودة التركيز على مفهوم مرونة الاستخدام وأخذ وجهة نظر مستخدمي المعلومات عند تحديد الجودة باعتبار أن المستخدم النهائي هو الحكم على مدى جودة المعلومات (Doyle & Jeffery, 2007). وفيما يلي بعض تعريفات جودة التقارير المالية المقترحة من قبل بعض الباحثين:

١. تعبر جودة المعلومات المحاسبية عن جودة التقارير المالية، وهي ما تتمتع به المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية لتحقيق الهدف من استخدامها، والوصول لتقارير مالية جيدة. ويتم ذلك من خلال استراتيجيات أو إجراءات وآليات تساهم في الاهتمام بعملية إعداد التقارير المالية من حيث عرض ومضمون تلك التقارير، وبحيث تتميز بالإيضاح والبساطة بما يتناسب مع احتياجات المستخدمين بما يمكنهم من بناء قرارات رشيدة (أحمد، 2011).
٢. ما تتسم به التقارير المالية من شفافية وإفصاح جيد عن المعلومات التي تعكس حقيقة المركز المالي والأرباح المحققة والمتوقعة للمصرف بما يتفق مع أهداف واحتياجات المستثمرين الحاليين والمرتقبين وغيرهم لترشيد قراراتهم الاستثمارية (ابراهيم، 2009).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. توافر معايير محاسبية يتم على أساسها إعداد التقارير المالية والتي تمكن المستخدمين من اتخاذ قرارات رشيدة (سامي، 2011).

٤. نتاج تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية التي تتصف بالجودة ومجموعة من الآليات التي تساعد في الرقابة على القائمين بإعداد التقارير المالية (Ester *et al.*, 2012).

٥. كافة إجراءات إعداد التقارير المالية وعمليات التحقق التي يتم القيام بها من خلال المراحل المتتابعة في عملية التقارير المالية بهدف تقديم تأكيد مناسب للمساهمين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية بشأن إعداد وإصدار ومراجعة التقارير المالية بما يتفق مع المعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية (الديسطي، 2005).

٦. الدقة التي بها يتم إعداد تقارير مالية تحمل معلومات عن عمليات الشركة خاصة عن تدفقاتها النقدية المتوقعة لإفادة المستثمرين في قراراتهم (سامي،2011).

وتأخذ تلك الممارسات بعدين رئيسين هما زيادة الأرباح في الفترة الحالية على حساب الفترات السابقة أو المستقبلية، أو تخفيض الأرباح في الفترة الحالية لصالح الفترات السابقة أو المستقبلية، وتعتبر هذه الظاهرة هي المشكلة الرئيسية والوحيدة، ولا يستخدم أساس الاستحقاق لقياس الربح (ابراهيم، 2009).

ومن طرف أخر فإنه تستخدم كمية إدارة الأرباح كمقياس لمعرفة جودة أداء المصرف، فربما تكون للمصارف التي جودة أدائها أقل ومستوى كبير من الأرباح المدارة، حيث تعمل إدارة الأرباح على تقليل جودة الأداء (Tyagi, 2015).

وتعرف الأرباح ذات الجودة العالية بالأرباح الدائمة والمستمرة والغنية بالمعلومات المفيدة، مما يعني الدوام القدرة على استمرار وجود أرباح في الأجل الطويل أو أن تكون دائمة وليست أرباح عابرة، بينما الاستمرارية تعني أن الأرباح المكتسبة من الأنشطة المتكررة تعتبر أفضل جودة من تلك المكتسبة من الأنشطة غير المتكررة، بينما الغنية بالمعلومات المفيدة تعني وجود معلومات كافية عن الأرباح المستقبلية (Beatty *et al.*, 2010).

وربما تختار الإدارة طريقة محاسبية أو تقدير محاسبي مقبول ومناسب لحاجة المصرف، وذلك يعني أنه الالتزام بالمعايير المحاسبية لا يعني أن القوائم المالية خالية من التلاعب (Bharath *et al.*, 2008).

حيث تعمل المصارف على إدارة الأرباح على تفادي إعلان الخسائر وتقليل الضريبة، والتأثير على سعر سهم المصرف، وتوجد حالات متطرفة لإدارة الأرباح، وربما تعمل المصارف على إعداد تقارير مالية احتيالية من أجل إخفاء الجرائم كالرشوة وصفقات خيالية أو تصرفات غير شرعية (Li *et al.*, 2018).

وربما أن يؤثر المديرين على جودة التقارير المالية وذلك بسبب وعيهم الكبير بأمور المصرف، ومن المتوقع أن تكون المعلومات جاهزة بشكل يمكن من عكس وضع المصرف ومكانتها بأفضل وضع للبقاء في المصرف والحصول على الحوافز (Alshetwi, 2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحافز للمديرين التنفيذيين هو تحقيق منافع قصيرة الأجل متعلقة بضخامة أرباح الفترة الحالية كمكافأة أعلى للفترة الحالية، وقد يكون هذا السلوك العدواني صعب اكتشافه من قبل المستثمرين (Baxter & Peter, 2007).

وربما تكون الإدارة أو موظفون أخرون يوجد لهم حافز أو ضغط يشكل دافع على ارتكاب الغش، وذلك بظل وجود ظروف لارتكاب الغش منها مثل غياب الضوابط الرقابية أو عدم فاعليتها أو قدرة الإدارة على إبطال هذه الضوابط، ويستطيع أولئك المتورطون في الغش تبريره بأن يكون متفق مع أخلاقياتهم كأن فرض عليهم ضغوط كافية، فكل ما زاد الدافع كل ما زاد احتمال أن يكون الفرد قادر على التبرير المنطقي لقبول ارتكاب الغش (Rezaee, 2008).

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف جودة التقارير المالية على أنه التزام واضح وحقيقي بكافة الاطراف المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية ببداية من المحاسب ونهاية بالمدقق الخارجي، ويتم تحقيق هذا الالتزام بظل وجود نظام رقابة داخلية كامل وفعال، ومن الممكن اكتشاف ومنع الاخطاء والمخالفات ووضع الضوابط التي من الممكن أن تكفل اكتشافها في لحظة حدوثها.

أنواع جودة التقارير المالية:

من أجل تحقيق جودة التقارير المالية للمصارف لابد من تحقيق ثلاثة أنواع من الجودة بالتقارير المالية ويمكن عرضها كما يلي (عقل، 2005):

١. جودة صياغة التقرير

هو عبارة عن وصف بيانات التقرير بشكل مناسب، حيث أنه تكون الكلمات المختارة فقد لوصف البيان بشكل واضح ومفهوم ومعبر بشكل دقيق عن البيان مما يتطلب وجود خاصية الوضوح.

٢. جودة محتوى التقرير

يعني ذلك وجود القيم الصحيحة للبيانات وخلو التقرير من الأخطاء الجوهرية والصحيحة، مما يتطلب ذلك توافر ثلاث صفات فيه وهي الشمول والاكتمال والدقة.

٣. جودة عرض التقرير

سهولة الحصول على التقرير في الوقت المناسب أو عرض المعلومات تحت عناوين متجانسة أو بطريقة لا تحتاج للمزيد من التفسير والتوضيح عند استخدامها، وذلك ما يتطلب ذلك وجود أربع سمات هي الاتساق أو الثبات والحياد والتوقيت والشفافية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مداخل تقييم جودة التقارير المالية:

تعددت الاسس المستخدمة بتقييم جودة التقارير المالية، وتنقسم هذه المداخل إلى ثلاث مجموعات كما يلي (مشابط، 2006):

١. مدخل احتياجات المستخدم :

يتم التركيز هنا على قضايا التقييم، مما تعني جودة التقارير المالية حسب هذه المجموعة توفير احتياجات مستخدمي القوائم المالية ومقدار استفادتهم من المعلومات المالية التي تحتويها تلك القوائم وتشتمل على ما يلي:

أ. الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي: فقد حدد في قائمة المفاهيم رقم (2) عام 1980 الخصائص الوصفية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تصبح مفيدة لمستخدمي القوائم المالية.

ب. منهج لجنة جنكنز: يتفق هذا المدخل مع الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ولكن حُدد بدقة احتياجات المستخدمين من المعلومات من خلال تحديد العديد من المفاهيم هي:

١. تحليل مستقل لكل قطاع من قطاعات المصارف والتي تشمل فرص ومخاطر مختلفة.

٢. فهم طبيعة مشروعات المصرف.

٣. الحصول على رؤية مستقبلية لأعمال المصرف.

٤. التعرف على رؤية الإدارة.

٥. الإشارة إلى إمكانية الاعتماد على المعلومات المدرجة بالتقارير المالية للمشروع.

٦. التعرف على المتغيرات الفورية الهامة المؤثرة على المصرف.

٢. مدخل حماية المساهم أو المستثمر :

يركز هذا المدخل على تنظيم التقارير والرقابة وتهتم بكافة احتياجات المستثمرين من المعلومات من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار، ومن الممكن الحكم على جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي جودة التقارير المالية من ناحية مدى توفر معلومات واضحة وكاملة أي يهتم فقط بخاصية واحدة إلى جودة معلومات القوائم المالية وهي الإفصاح العادل والكامل للقوائم المالية، وبالتالي تهتم هذه المجموعة بالتأكد من توفير كافة المعلومات لمستخدمي القوائم المالية في شكل أكثر شفافية أي بكفاية المعلومات.

٣. مدخل ثـقة الطرف الثالث في القوائم المالية:

لا يعمل المحاسب من أجل الشركة التي ينتمي لها فقط ولكن يعمل من أجل أخر هو المجتمع لإظهار الحقيقية، وإذا وثق الطرف الثالث وهو المجتمع أي المستثمرين في القوائم المالية فيمكن الحكم عليها بأنها عادلة ولا تحتوي على أي أخطاء، وتوجد أربعة مداخل من الممكن استخدامها لتقييم جودة نتائج الأعمال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي جودة التقارير المالية، ولتحقيق تلك الجودة لابد الاعتماد على مجموعة من المقومات تتمثل تلك بما يلي (المليجي، 2014):

١. صفات السلسلة الزمنية للأرباح وهي القدرة على التنبؤ.

٢. العلاقات بين الدخل وأساس الاستحقاق والأساس النقدي، ومما تقل جودة الاداء كلما تم الاعتماد على أساس الاستحقاق حيث يؤدي ذلك لعدم صلاحيتها من أجل اتخاذ القرار.

٣. المفاهيم الوصفية للمعلومات المحاسبية الواردة بالإطار الفكري لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، ويتم تقييم جودة الاداء على أساس توافر الملائمة والاعتمادية والقابلية للمقارنة والثبات.

٤. حوافز وخبرة معدي القوائم المالية والمدققين، وتقل جودة التقارير المالية كلما زادت درجة حكم وتقدير وتنبؤ معدي القوائم المالية عند تقرير عناصر التقارير المالية، كما أنه كلما ارتبطت الحوافز المقدمة لمعدي القوائم المالية بالأرباح والعكس صحيح.

مقومات جودة التقارير المالية:

تتمثل المقومات الضرورية من أجل تحقيق جودة التقارير المالية فيما يلي (مشابط، 2006):

١. بناء مبادئ تعتمد على المعايير المحاسبية الدولية.

٢. تحسين التقارير المالية إلى ما وراء المتطلبات التنظيمية.

٣. استخدام شبكات الاتصال الدولية لتحسين التقارير والتحليل المتعلق بالأداء.

٤. الاهتمام بعرض البعد الأخلاقي الذي يشتمل على اعتناق روح الشفافية والاقتناع بمبدأ المساءلة والإصرار على سلامة وأمانة الأفراد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية

عمل لجنة التدقيق بكافة المهام الموكلة لديها لا يعني ذلك توسيع مجال مسؤوليات مجلس الإدارة أو ارتفاع المهام الملقاة على عاتقه، وإنما تنحصر مهامها بمساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه بشكل كفوء وفعال، ومن ثم الوفاء بمسؤولياته وتنفيذ مهامه الرئيسية وخصوصاً بمجال النظم المحاسبية وعمل التقارير المالية، ودعم أنظمة الرقابة الداخلية وعدم استقلالية المدققين الداخليين والخارجيين، ومهام لجنة التدقيق تختلف من دولة لأخرى، وتتنوع على أساس نوع ومستوى تعتقد وحجم الأعمال الموكلة له، وتظهر الاشارة لأن لجنة التدقيق عند قيامها من ممارسة مهامها يجب أن تأخذ في الاعتبار نوعان من المخاطر هما:

١. مخاطر بيئة الرقابة الداخلية والتي تحتوي على الظروف والأحداث التي تؤثر في الإدارة والرقابة الإدارية.
٢. مخاطر بيئة الرقابة الخارجية والتي تشتمل على ظروف الصناعة والتشريعات والقوانين وبيئة الأعمال، واتجاه جهات الرقابة الرسمية كالبنك المركزي وهيئة سوق المال اتجاه الحاكمية المؤسسية (نصر وشحاته، 2006).

ويعتبر التحديد الدقيق لوظائف لجنة التدقيق من الامور المهمة والمفيدة لكل من أعضاء اللجنة والأطراف الاخرى حيث أن ذلك يؤدي لزيادة الوعي لأعضاء اللجنة والأطراف الاخرى وفي نفس الوقت إظهار هذه المهام لعدة أطراف أخرى تتعامل معها اللجنة مثل مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والداخلي بالصورة التي تؤدي لعدم تداخل هذه المهام ما بين عدة أطراف متنوعة، وتبين بأنه المهام الأساسية للجنة التدقيق تكمن حسب ما ورد في (دحدوح، 2008) كما يلي:

- الاشراف والرقابة على التقارير المالية وفحصها.
- دعم وظيفة التدقيق الخارجية.
- دراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها.
- دعم وظيفة التدقيق الداخلية.

ومن الممكن للجنة التدقيق تحسين جودة التقارير المالية للمصارف من خلال ممارسة هذه الأنشطة والإفصاح عنها في تقاريرها التي يلزم أن تتضمن التقارير السنوية وفيما يلي تلك الأنشطة

الاشراف والرقابة على التقارير المالية وفحصها:

تتصف لجان التدقيق بدور مهم وحاسم في المراقبة والاشراف على نشاطات المصرف والخاصة بإجراءات إعداد التقارير المالية والتي ما تقع على كاهل الإدارة وتتضمن النشاطات التي تتناولها لجنة التدقيق بما يتعلق بالتقارير المالية بما يلي (درويش، 2007):

أولاً: مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة وتقديرات الإدارة والتأسيس لإجراءات محاسبية فعالة وقوية.

ثانياً: التأكد من أنه قد تم الإفصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد التقارير المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: التأكد من أنه تم الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية لمعرفة أثرها في التقارير المالية.

رابعاً: تقييم سياسات الإفصاح المتبعة من خلال أهداف التقارير المالية وأهدافها.

خامساً: التأكد من كفاية وملائمة الإفصاح من أجل تحقيق مستوى جيد من المنفعة للتقارير المالية.

سادساً: تسوية قضايا الإفصاح المهمة بناء على رأي مدقق الحسابات الخارجي.

سابعاً: مناقشة التقارير المالية الربعية والسنوية مع الأطراف المعنية في داخل المصرف.

ثامناً: الحد من خطر التقارير المالية الاحتيالية من خلال تحديد العوامل التي تقود لتقارير مالية احتيالية وتعريفها.

١. تدعيم استقلال المدققين الخارجيين:

تلعب لجنة التدقيق دور مهم من خلال تحسين جودة التدقيق الخارجية، وذلك الامر هدفه زيادة ثقة المستثمرين والاطراف الخارجية بالتقارير المالية وذلك من خلال دورها بما يلي (درويش، 2007):

أولاً: تعيين ترشيح المدقق الخارجي الذي يمتلك الخبرة والكفاءة المناسبة لأعمال المصرف.

ثانياً: تحديد أتعاب التدقيق الخارجي.

ثالثاً: مساعدة المدقق الخارجي في أداء مهامه والمحافظة على استقلاليته.

رابعاً: فك وحل النزاعات التي قد تحدث ما بين المدقق الخارجي والإدارة.

خامساً: تحقيق التنسيق ما بين المدقق الخارجي والداخلي.

سادساً: تحديد مجال التدقيق ودراسة وملاحظات المدقق الخارجي وتوصياتها.

سابعاً: الاشراف على خدمات التأكيد التي يقدمها المدقق الخارجي.

ثامناً: مناقشة المدقق الخارجي بمستوى فعالية السياسات والممارسات المحاسبية المطبقة.

٢. تدعيم وظيفة التدقيق الداخلية:

تبين في معظم الدراسات بأنه يجب أن يكون هنالك علاقة قوية ما بين لجنة التدقيق وقسم التدقيق الداخلي في المصرف، من أجل تفادي المشكلات المتعلقة بإعداد التقارير المالية وزيادة فعالية لجنة التدقيق، ومن الممكن التعرف على النشاطات التي تقوم بها لجنة التدقيق بما يتعلق بدعم وظيفة التدقيق الداخلي على النحو التالي (درويش، 2007):

أولاً: فحص نشاطات التدقيق الداخلي ومراجعتها.

ثانياً: فحص خطط التدقيق الداخلي وموازناتها ووظيفتها.

ثالثاً: فحص نتائج التدقيق الداخلي.

رابعاً: تقييم أداء مهام التدقيق الداخلي.

خامساً: المشاركة في تعيين موظفي قسم التدقيق الداخلي وترقيتهم وتغييرهم في ضوء كفاءتهم ومؤهلاتهم.

سادساً: المشاركة في تحديد أتعاب موظفي قسم التدقيق الداخلي وتعويضاتهم.

سابعاً: فحص الاجراءات المستخدمة من قبل قسم التدقيق الداخلي بتقييم مخاطر التكنولوجيا ومخاطر الاستراتيجية ومخاطر الأعمال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. إدارة المخاطر في المصارف:

من المهام الموكلة للجنة التدقيق الإشراف على المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف ومن تلك المهام حسب ما وردت في دراسة (سامي، 2011):

أولاً: الإشراف على إدارة المخاطر.

ثانياً: مساعدة الإدارة في تصميم الاستراتيجية لإدارة المخاطر حسب أنواع المخاطر المتنوعة.

ثالثاً: تقدير مخاطر الاحتيال في كل مستوى من مستويات الإدارة.

رابعاً: المساهمة في فهم المخاطر من أجل استثمار الفرص وتخفيف حالة عدم التأكد.

خامساً: فهم العلاقة ما بين إدارة المخاطر ككل والتقارير المالية ككل.

سادساً: تقييم كفاية الرقابة على المخاطر مع المخاطر الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

الدراسات باللغة العربية:

دراسة الوشاح وشاهين (2018)، بعنوان: "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة الأردنية. تكونت عينة الدراسة من (78) من المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة ومديري التدقيق الداخلي والعاملين في أقسام المحاسبة والتدقيق الداخلي في الجامعات الخاصة، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي واختبار العينة الواحدة.

أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأنه يوجد أثر لتطبيق قواعد الحوكمة مثل ضمان وجود أساس محكم وفعال للحوكمة، وحفظ حقوق أصحاب المصالح، والإفصاح والشفافية، على مستوى الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة، وتطبيق قواعد الحوكمة يساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وذلك ما ينعكس بشكل إيجابي على أداء الجامعات الخاصة. أوصت الدراسة على ضرورة الالتزام في تطبيق قواعد الحوكمة وتعميق المفاهيم وتطويرها من خلال عقد الدورات التدريبية المتخصصة للعاملين في الجامعات.

تم الأستفادة من الدراسة في الاصياغة اسئلة الأستبانة المتعلقة بالقسم الثالث (جودة التقارير المالية).

دراسة الحياري (2017)، بعنوان: "أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (125) من الوسطاء الماليين والمديرين الماليين ومدققي الحسابات الخارجيين، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي واختبار العينة المستقلة.

أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأليات حوكمة الشركات على تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، بحيث كان الإفصاح والشفافية ذو تأثير عالي في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي. أوصت الدراسة على تحفيز الشركات على إنشاء لجان للحوكمة من أجل متابعة مستوى التزام الشركة بتطبيق مبادئ الحوكمة وآلياتها في الواقع العملي.

تم الاستفادة من الدراسة في صياغة اسئلة الاستبانة المتعلقة بالقسم الثالث (جودة التقارير المالية)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة النجار وعقل (2016)، بعنوان: "قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين. تكونت عينة الدراسة من (36) شركة في فلسطين، خلال الفترة الواقعة ما بين (2009-2014)، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الانحدار الخطي البسيط والانحدار الخطي المتعدد.

أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأنه يوجد أثر إيجابي لقواعد حوكمة الشركات على المقاييس المحاسبية، والعائد على الموجودات، والقيمة السوقية للسهم، والقيمة السوقية للشركات، كما تبين بأنه لا يوجد أثر لقواعد حوكمة الشركات على معدل نمو المبيعات. أوصت الدراسة على قيام إدارات الشركات المساهمة العامة على زيادة الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات من أجل الوصول لأفضل نسبة مثلى من أجل تطبيق قواعد حوكمة الشركات من أجل ضمان التأثير الإيجابي لقواعد الحوكمة على الأداء المالي.

دراسة عثمان (2016)، بعنوان: "أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية: دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير في الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية. تكونت عينة الدراسة من الشركات العربية في الدولة المتقدمة. واستخدمت الدراسة العديد من المبادئ مثل حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، واستقلالية المدير التنفيذي، واستخدمت الدراسة العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي واختبار العينة الواحدة.

دراسة السرطاوي (2015)، بعنوان: "أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي. تكونت عينة الدراسة من القطاع المالي من البنوك والاستثمار والتأمين وبلغت (240) شركة ومؤسسة مالية من أصل (697)، واستخدمت الدراسة العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي، وتحليل التباين الأحادي.

أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأنه يوجد مستوى جيد من الالتزام من قبل الشركات الخليجية في كافة مبادئ الحاكمية المؤسسية على الرغم من وجود اختلاف غير دال بشكل إحصائي عن مستوى تطبيق العديد من مبادى الحاكمية المؤسسية وذلك عند مقارنة القطاعات التي تختص بها عينة الدراسة، كما تبين بأنه يوجد أثر للالتزام بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على الأداء بشكل عام. أوصت الدراسة على ضرورة قيام الجهات المشرفة على الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي على تطوير دليل موحد للحاكمية المؤسسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة مسعود والدعاس (2015)، بعنوان: "أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية على بورصة عمان".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في عمان. تكونت عينة الدراسة من (205) شركة مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية الموزعة على القطاعات الاقتصادية مثل الخدمية، والصناعية والمصارف وشركات التأمين، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد.

أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأنه يوجد اختلاف في مستوى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية ما بين الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية على الرغم من وجود تباين غير ذو دلالة إحصائية في الوقت نفسه عن مستوى تطبيق العديد من مبادئ الحاكمية المؤسسية عند مقارنة القطاعات التي شملتها عينة الدراسة مع بعضها البعض. أوصت الدراسة على التأكيد على أهمية استمرار الشركات الأردنية في الالتزام بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية لتأثيرها الواضح في حماية حقوق حملة الأسهم.

تم الاستفادة من الدراسة في بناء وتعزيز خلفية الاطار النظري لموضوع الدراسة الحالية.

دراسة علاوي (2014)، بعنوان: مدى تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات العراقية: دراسة تحليلية وتطبيقية على الشركات العامة العراقية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات العراقية. تكونت عينة الدراسة من الشركات العراقية، واستخدمت الدراسة المنهج النظري التحليلي.

أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأنه لا يوجد إطار عام متعارف عليه، ولا توجد جهة محددة تتبنى لنظام الحاكمية المؤسسية في العراق، وقواعد الحاكمية المؤسسة موجودة بشكل محدود جداً أو ضعيف في الشركات في العراق، وتبين بأن قواعد الحاكمية المؤسسية موجودة بشكل محدود جداً أو ضعيف في الشركات الحكومية العراقية وذلك ما يؤثر على أدائها بشكل كبير، كما تبين بأن كفاءة المدقق الخارجي وما يمثله بديوان الرقابة المالية الاتحادي وهو ما يعزز ثقة المجتمع بالجهات الرقابية. أوصت الدراسة على قيام الشركات العامة الحكومية على انشاء مواقع الكترونية لها لنشر كافة تقاريرها المالية الاتحادي حول تلك البيانات.

تم الاستفادة من الدراسة في بناء عنوان الدراسة الحالية وتعزيز منهجيتها، وتعزيز ابعاد القسم الثاني من استبانة الدراسة (الحاكمية المؤسسية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات باللغة الأجنبية:

دراسة Uwuigbe *et al.*, (2018). بعنوان:

Corporate Governance and Quality of Financial Statements: a Study of Listed Nigerian Banks.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في نيجيريا، كما هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير الحاكمية المؤسسية على توقيت التقارير المالية للبنوك المدرجة في نيجيريا. تكونت عينة الدراسة من البيانات الموجودة التقرير السنوي للبنوك المدرجة في بورصة نيجيريا خلال الفترة الواقعة ما بين (2008-2015). وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الارتباطات التبادلية.

أظهرت النتائج بأنه يوجد تأثير للحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في نيجيريا، كما تبين بأنه يوجد علاقة سلبية ما بين حجم مجلس الإدارة وتوقيت التقارير المالية، وتبين بأنه يوجد علاقة سلبية ما بين استقلال مجلس الإدارة وتوقيت التقارير المالية، كما تبين بأن المديرين التنفيذيين الأجانب في مجلس الإدارة لهم علاقة إيجابية مع توقيت التقارير المالية.

تم الاستفادة من الدراسة في بناء وتعزيز الاطار النظري لموضوع الدراسة الحالية.

دراسة Tan *et al.*, (2017)، بعنوان:

"Does Stronger Corporate Governance Improve Financial Reporting Quality? Evidence from a Regression Discontinuity Analysis of Shareholder-Sponsored Governance Proposals.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير الحاكمية المؤسسية في تحسين جودة التقارير المالية. تكونت عينة الدراسة من بيانات مقترحة للمساهمين من قاعدة بيانات مقترحات المساهمين في مقاييس المخاطر، والتي تحتوي على مقترحات المساهمين من جميع شركات S & P 1500 بالإضافة إلى 500 شركة إضافية على نطاق واسع. وهي تقدم معلومات مثل أسماء الشركات وتواريخ الاجتماعات ووصفًا للقرار وتصنيف نوع الاقتراح ونسبة التصويت لصالح الاقتراح ومتغير مؤشر يوضح ما إذا كان الاقتراح قد حصل على أغلبية الأصوات واسم أصحاب المساهمين.

أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأنه الحاكمية المؤسسية تؤثر على رفع مستوى جودة التقارير المالية، كما أن هذا التأثير الإيجابي على جودة إعداد التقارير المالية يستند في الدرجة الأولى إلى المقترحات المتعلقة بمجلس الإدارة وبدرجة أقل التعويض التنفيذي، ولا نجد أي دليل على تحسن جودة التقارير المالية للمقترحات استجابة لمرور مقترحات المساهمين المتعلقة بأحكام مكافحة السرقات، كما نلاحظ بأن مجلس الإدارة والتعويض التنفيذي يؤدي إلى تحسن أكبر في جودة التقارير المالية لـلشركات ذات جودة التقارير المالية الأضعف قبل التصويت المقترح.

تم الاستفادة من الدراسة في تعزيز منهجية الدراسة الحالية، وفي بناء وصياغة أبعاد المتغير المستقل وبناء تساؤلات القسم الثاني والثالث من استبانة الدراسة الحالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة Góis (2017)، بعنوان:

"Financial Reporting Quality and Corporate Governance: the Portuguese Companies Evidence".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة ما بين جودة التقارير المالية والحاكمية المؤسسية في شركات الموجودة في البرتغال. تكونت عينة الدراسة من (39) شركة من أصل (234) شركة مدرجة، في بورصة البرتغال، واستخدمت الدراسة العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد.

أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأنه يوجد أثر لخصائص الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية، كما أظهرت النتائج بأنه مستوى استقلال ولوحة تشكيل المعايير المتعلقة في الحاكمية ودرجة استقلالها لا ينتج عنها أي تأثير على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات البرتغالية المدرجة في البورصة، كان حجم المتغير الوحيد الذي يقدم علاقة مع مستوى التقدير، ويرتبط بشكل معتدل بزيادة في جودة التقارير المالية.

تم الاستفادة من الدراسة في بناء وتعزيز الاطار النظري لموضوع الدراسة وصياغة ابعادها.

دراسة Ifaradonbeh and Idolatabadi (2015)، بعنوان:

"The Impact of Corporate Governance on the Current Assets Management of the Companies Listed in Tehran Stock Exchange".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الحاكمية المؤسسية على إدارة الأصول المتداولة. تكونت عينة الدراسة من (70) شركة مدرجة ببورصة طهران خلال الفترة الواقعة ما بين (2008-2012)، استخدم الباحثون عدة مقاييس مختلفة للحاكمية المؤسسية مثل عدد أعضاء مجلس الإدارة، والازدواجية في منصبي مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة، حجم مكتب التدقيق، بالإضافة إلى متغيرات أخرى مثل حجم الشركة والذي تم قياسه بمجموع الموجودات، ونمو الشركة الذي تم قياسه من خلال القيمة السوقية للدفترية للشركة. تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد.

أظهرت النتائج بأنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الحاكمية المؤسسية وإدارة الأصول المتداولة، وقد تبين بأنه يوجد علاقة قوية وايجابية ما بين حجم مجلس الإدارة وعدد اجتماعاتهم بإدارة الأصول المتداولة، كما تبين بأنه يوجد علاقة ما بين وجود لجنة تدقيق في الشركة مع الأصول المتداولة وإدارتها، كما تبين بأنه يوجد علاقة ايجابية ما بين حجم الشركة وإدارة الأصول المتداولة.

تم الاستفادة من الدراسة في بناء وتعزيز الاطار النظري للدراسة الحالية، وتوجيه الباحث للوسائل المثلى للوصول إلى النتائج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة Meshack (2015)، بعنوان:

"Influence of Corporate Governance Practices: on Working Capital Efficiency of Manufacturing".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير مؤشرات الحاكمية المؤسسية على فعالية رأس المال العامل في الشركات الصناعية، تكونت عينة الدراسة من (11) شركة صناعية مدرجة في بورصة نيروبي، حيث تم اعداد استبانة للدراسة وتوزيعها على العاملين في تلك الشركات، وتحليل بيانات الدراسة والحصول على النتائج من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) للحصول على عدة أساليب إحصائية مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار العينة الواحدة وتحليل التباين الاحادي.

أظهرت نتائج الدراسة بأنه يوجد تأثير لمؤشرات الحاكمية المؤسسية المتمثلة بمتغيرات هيكل مجلس الإدارة، والتدقيق الداخلي واهتمام حاملي الأسهم على متغير كفاءة إدارة رأس المال العامل، وقد تبين بأنه يوجد ارتباط ايجابي ما بين هيكل مجلس الإدارة والتدقيق الداخلي واهتمام حاملي الأسهم مع كفاءة إدارة رأس المال العامل، كما تبين بأنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الحاكمية المؤسسية على كفاءة رأس المال العامل في الشركات الصناعية المدرجة في نيروبي.

دراسة Al-Sufy *et al.*, (2013)، بعنوان:

Corporate Governance and Its Impact on the Quality of Accounting Information in the Industrial Community Shareholding Companies Listed in Amman Financial Market- Jordan".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية. تكونت عينة الدراسة من المساهمين وحملة الأسهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان وبلغ عددهم (37) شخص، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي واختبار العينة الواحدة.

أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأنه يوجد تأثير للحاكمية المؤسسية على ربحية الشركة ومعدل العائد على الأصول، فضلا عن عدم وجود تأثير للحاكمية المؤسسية على الأرباح مقسوماً على توزيع الأرباح، وأن الشركات الأردنية تتمتع بمستوى الحاكمية المؤسسية الجيدة وهذا مؤشر إيجابي على أهمية الحاكمية المؤسسية، فضلاً عن توفير تصنيف درجة لمؤشر الحاكمية المؤسسية ودليل للمستثمرين للاستثمار في أسهم الشركات التي لديها حكم جيد، وأن هناك إدراك تام لمصممي ومستخدمي البيانات المالية لمفهوم الحاكمية المؤسسية وأسس تطبيقها في الشركات الصناعية المدرجة في مساهمة سوق عمان المالي، وتبين بأن التنفيذ الفعال لمبادئ الحاكمية المؤسسية يؤثر على جودة التقارير المالية ويجعلها أكثر دقة وجودة في دراسة المجتمع. أوصت الدراسة على أنه يجب أن يكون هناك وعي تام لمصممي ومستخدمي القوائم المالية لمفهوم الحاكمية المؤسسية وأسس تطبيقها في سوق عمان المالي ذو القيمة العالية. أوصت الدراسة على ضرورة إجراء دراسة جديدة تغطي الفترة التي تكون فيها المبادئ التوجيهية إلزامية التطبيق، من مجالات البحث هو التحقيق في خصائص الحاكمية المؤسسية.

تم الاستفادة من الدراسة في بناء منهجية الدراسة، وتعزيز ابعاد استبانة الدراسة وصياغة تساؤلاتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢-١)
ملخص الدراسات السابقة

عنوان الدراسة	الباحث والسنة	الأهداف	النتائج	اختلاف الدراسة الحالية
أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية".	الوشاح وشاهين (2018)	معرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة الأردنية.	يوجد أثر لتطبيق قواعد الحوكمة مثل ضمان وجود أساس محكم وفعال للحوكمة، وحفظ حقوق أصحاب المصالح، والإفصاح والشفافية	اختلف في تركيز الدراسة على مبادئ الحاكمية المؤسسية
أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي".	الحياري (2017)	معرفة أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأليات حوكمة الشركات على تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي	اختلفت الدراسة الحالية في تطبيقها على المصارف العراقية
"قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين".	النجار وعقل (2016)	معرفة أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين	يوجد أثر إيجابي لقواعد حوكمة الشركات على المقاييس المحاسبية، والعائد على الموجودات، والقيمة السوقية للسهم، والقيمة السوقية للشركات	اختلفت الدراسة الحالية في تركيزها على جودة التقارير المالية ومعرفة مستوى تأثير مبادئ الحاكمية المؤسسية عليها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية: دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية".	عثمان (2016)	معرفة أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير في الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية.	بأنه مجلس الإدارة في معظم الشركات ملتزمة بمبادئ الحاكمية المؤسسية من ناحية الحجم والاستقلالية، واستقلالية المدير التنفيذي	اختلفت الدراسة الحالية في المبادئ الخاصة بالحاكمية المؤسسية وتطبيقها على المصارف التجارية العراقية.
"أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال".	السرطاوي (2015)	معرفة أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي	يوجد مستوى جيد من الالتزام من قبل الشركات الخليجية في كافة مبادئ الحاكمية المؤسسية على الرغم من وجود اختلاف فير دال بشكل إحصائي عن مستوى تطبيق العديد من مبادى الحاكمية المؤسسية وذلك عند مقارنة القطاعات التي تختص بها عينة الدراسة	اختلفت الدراسة الحالية من خلال تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية.
أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية على بورصة عمان".	مسعود والدعاس (2015)	معرفة أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في عمان.	بأنه يوجد اختلاف في مستوى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية ما بين الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية	اختلفت الدراسة الحالية في تركيزها على معايير جودة التقارير المالية لدى المصارف التجارية في العراق.
مدى تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات العراقية: دراسة تحليلية وتطبيقية على الشركات العامة العراقية".	علاوي (2014)	معرفة مستوى تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات العراقية. تكونت عينة الدراسة من الشركات العراقية	لا يوجد إطار عام متعارف عليه، ولا توجد جهة محددة تتبنى لنظام الحاكمية المؤسسية في العراق.	اختلفت الدراسة الحالية في ربط مبادئ الحاكمية المؤسسية بجودة التقارير المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Corporate Governance and Quality of Financial Statements: a Study of Listed Nigerian Banks	Uwuigbe *et al.*, (2018)	هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في نيجيريا	يوجد تأثير للحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في نيجيري	
"Does Stronger Corporate Governance Improve Financial Reporting Quality? Evidence from a Regression Discontinuity Analysis of Shareholder-Sponsored Governance Proposals.	Tan *et al.*, (2017)	معرفة مدى تأثير الحاكمية المؤسسية في تحسين جودة التقارير المالية.	الحاكمية المؤسسية تؤثر على رفع مستوى جودة التقارير المالية،	اختلفت الدراسة الحالية اعتمادها على أبعاد مختلفة للحاكمية المؤسسية
"Financial Reporting Quality and Corporate Governance: the Portuguese Companies Evidence".	Góis (2017)	معرفة العلاقة ما بين جودة التقارير المالية والحاكمية المؤسسية في شركات الموجودة في البرتغال.	يوجد أثر لخصائص الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية،	اختلفت الدراسة الحالية في تركيزها على جودة التقارير المالية كافة وليس فقط المعلومات المحاسبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Impact of Corporate Governance on the Current Assets Management of the Companies Listed in Tehran Stock Exchange	Ifaradonbeh and Idolatabadi (2015)	معرفة أثر حوكمة الشركات على إدارة الأصول المتداولة.	يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين حوكمة الشركات وإدارة الأصول المتداولة.	اختلفت الدراسة في تركيزها على جودة التقارير المالية مع مبادئ الحاكمية المؤسسية
"Influence of Corporate Governance Practices: on Working Capital Efficiency of Manufacturing".	Meshack 2015	معرفة تأثير مؤشرات حوكمة الشركات على فعالية رأس المال العامل في الشركات الصناعية.	يوجد تأثير لمؤشرات حوكمة الشركات المتمثلة بمتغيرات هيكل مجلس الإدارة، والتدقيق الداخلي واهتمام حاملي الأسهم على متغير كفاءة إدارة رأس المال العامل	اختلفت الدراسة الحالية من خلال ربط المتغير المستقل مبادئ الحاكمية المؤسسية في جودة التقارير المالية.
Corporate Governance and Its Impact on the Quality of Accounting Information in the Industrial Community Shareholding Companies Listed in Amman Financial Market-Jordan".	AL_Sufy *et al.*, (2013)،	معرفة أثر الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية. تكونت عينة الدراسة من المساهمين وحملة الأسهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان	يوجد تأثير للحاكمية المؤسسية على ربحية الشركة ومعدل العائد على الأصول	اختلفت الدراسة الحالية من خلال قياسها على عينة من البنوك التجارية في العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

ركزت الدراسة الحالية على معرفة أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في المصارف العراقية خلال العام 2018، ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة سواء على المستوى العربي أو الأجنبي تبين لنا بأنه يوجد دراسات أجنبية كانت مقاربة للدراسة الحالية، فإن الدراسات العربية ركزت مثل دراسة الوشاح وشاهين (2018) على معرفة أثر الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة الأردنية، بينما دراسة الحياري (2017) تحدثت عن معرفة أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية في الشركات الصناعية في سوق عمان المالي وكانت عينة الدراسة مكونة من الوسطاء الماليين والمديرين الماليين ومدققي الحسابات الخارجيين، وكانت أقرب دراسة للدراسة الحالية عثمان (2016) ركزت على معرفة أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في الشركات العربية في الدول المتقدمة، واستخدمت الدراسة عدة مبادئ مثل حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، واستقلالية المدير التنفيذي، بينما الدراسة الحالية فقد ركزت على عينة من المصارف الموجودة في العراق، واعتمدت الدراسة على خمسة مبادئ رئيسية للحاكمية المؤسسية وهي (الإفصاح والشفافية، وضمان حقوق المساهمين، ومسؤوليات مجلس الإدارة، والمعاملة المتساوية للمساهمين، ودور أصحاب المصالح في الحاكمية).

بينما الدراسات الأجنبية فقد ركوت دراسة Tan *et al.*, (2017) على معرفة مدى تأثير الحاكمية المؤسسية في تحسين جودة التقارير المالية. تكونت عينة الدراسة من بيانات مقترحة للمساهمين من قاعدة بيانات مقترحات المساهمين في مقاييس المخاطر، والتي تحتوي على مقترحات المساهمين من جميع شركات S & P 1500 بالإضافة إلى 500 شركة إضافية على نطاق واسع. ودراسة Góis (2017)، ركزت على معرفة العلاقة ما بين جودة التقارير المالية والحاكمية المؤسسية في شركات الموجودة في البرتغال. تكونت عينة الدراسة من (39) شركة من أصل (234) شركة مدرجة في بورصة البرتغال، واستخدمت الدراسة العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد. بينما الدراسة الحالية فقد ركزت على عينة من المصارف العراقية في العام 2018، وركزت على خمسة أبعاد مختلفة عن الدراسات السابقة التي تحدثت عن الموضوع وكانت تلك الابعاد تشمل على (الافصاح والشفافية، ضمان حقوق المساهمين، مسؤوليات مجلس الادارة، المعاملة المتساوية للمساهمين، ودور أصحاب المصالح في الحاكمية) وذلك على المصارف التجارية الموجودة في العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التمهيد:

تضمن هذا الفصل عرض لمنهجية الدراسة وذلك من خلال توضيح منهج الدراسة المستخدم، مجتمع وعينة الدراسة، أداة الدراسة، مقياس وصدق أداة الدراسة، ومصادر جمع البيانات، والأساليب الإحصائية المستخدمة.

منهج الدراسة:

استخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وهو ما يعتمد على دراسة ظاهرة معينة من خلال تحليل تلك الظاهرة ووصفها بشكل صحيح للوصول للنتائج المطلوبة من خلال دراسة معرفة أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية في جودة التقارير المالية السنوية في المصارف التجارية العراقية، بحيث يتم عمل وصف شامل للبيانات والمعلومات التي تم استخدامها من قبل الباحث في هذه الدراسة، ومن ثم تحويلها من بيانات نوعية إلى بيانات كمية تكون قابلة للقياس.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من المصارف العراقية التجارية والتي يبلغ عددها (11) مصرفاً عاملاً في العراق كما موضح في الملحق رقم (2).

وحدة المعاينة:

تكونت وحدة المعاينة من العاملين في المصارف التجارية العاملة في العراق وعددها (11) مصرفاً، وهم (مدير فرع، مدير مالي، مدير قسم التدقيق، مدقق داخلي، مجلس الإدارة) ، وتم توزيع (146) استبانة على موظفي تلك المصارف، حيث استرد (129) استبانة، وكانت عدد الاستبانات الصالحة لغايات التحليل (105) استبانة.

الجدول (٣-١) عدد أفراد مجتمع الدراسة

المتغيرات	الفئات	العدد	التكرارات المئوية
العمر	35 سنة فأقل	45	%42.86
	45-36 فأقل	30	%28.58
	55-45 سنة	11	%10.47
	أكثر من 55 سنة	19	%18.09
المجموع		١٠٥	%100.0
التخصص	محاسبة	43	%40.9
	علوم مالية ومصرفية	23	%21.9
	إدارة أعمال	15	%14.2
	إدارة عامة	10	%10
	اقتصاد	8	%7.0
	أخرى (إحصاء)	6	%6.0
المجموع		١٠٥	%100.0

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستوى العلمي	دبلوم	35	%33.0
	بكالوريوس	61	%58.0
	دراسات عليا	9	%9.0
المجموع		١٠٥	%100.0
المستوى الوظيفي	رئيس قسم التدقيق	11	%10.47
	مدير مالي	11	%10.47
	مدقق داخلي	36	%34.28
	مدير فرع	10	%9.52
	مجلس الإدارة	37	%35.23
المجموع		١٠٥	%100.0
الخبرة العملية بالسنوات	5 سنوات فأقل	27	%25.7
	من 6-10 سنوات	46	%43.8
	10-15 سنة	18	%17.2
	15 سنة فأكثر	14	%13.3
المجموع		١٠٥	%100.0

يوضح الجدول السابق ما يلي:

- بلغ أعلى نسبة لمتغير "العمر" (42.8) للفئة العمرية (35 سنة فأقل)، بينما أقل نسبة للفئة العمرية (45-55) سنة بنسبة (10.5)، مما يدل على أن موظفي المصارف في العراق يمتلكوا خبرة متوسطة نوعاً ما في الأعمال المصرفية تبعاً مع أعمارهم، بالإضافة لامتلاكهم شعور الإنجاز والقدرة على تحقيق أعلى مستوى من الأداء الفعال داخل المصرف.
- نلاحظ بأن أعلى نسبة فيما يتعلق "بالتخصص" (40.9) للأفراد الذين تخصصهم محاسبة، بينما أقل فئة للذين تخصصهم "أخرى" بنسبة (6.0) بحيث يكون تخصصهم تربية أو إحصاء أو غيره من التخصصات، مما يدل على أن المصارف العراقية تركز على تعيين الموظفين من ذوي الاختصاص مع طبيعة عمل البنك.
- بلغت أعلى نسبة فيما يخص "المستوى التعليمي" ما نسبته (58.0) لفئة الافراد الحاملين لدرجة البكالوريوس، بينما أقل نسبة للفئة "دراسات عليا" بحيث أن نسبة حاملي درجة البكالوريوس كانت أعلى، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يحملوا درجة علمية أقلها البكالوريوس لانسجام أعمال المصرف مع قدرة الموظفين العلمية، وبالتالي سوف تؤثر على القدرة العملية لهم.
- أما فيما يخص متغير "المستوى الوظيفي" فقد بلغت أعلى نسبة لفئة "مجلس الإدارة" (35.23) بينما أقل نسبة للفئة "مدير فرع" (9.52)، مما يساعد على سهولة فهم طبيعة عمل المصرف من قبل الموظفين والعاملين في تلك المصارف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أداة الدراسة:

تم إعداد "أداة الدراسة" حسب ما ورد في الدراسات السابقة الخاصة بموضوع "مبادئ الحاكمية المؤسسة وجودة التقارير المالية، وقد اشتملت أداة الدراسة على ثلاث أجراء هي كما يلي:

الجزء الأول: يتمثل بالمتغيرات الديموغرافية المتمثلة بـ (العمر، والتخصص، المستوى العلمي، والمستوى الوظيفي، وسنوات الخبرة).

الجزء الثاني: يتكون من المتغير المستقل والمتمثل مبادئ الحاكمية المؤسسية بأبعادها (الإفصاح والشفافية، وضمان حقوق المساهمين، ومسؤوليات مجلس الإدارة، ودور أصحاب المصالح في الحاكمية، والمعاملة المتساوية للمساهمين). والجدول التالي يوضح عدد الفقرات لكل بُعد:

الجدول (٣-٢)

أبعاد مبادئ الحاكمية المؤسسية

الأبعاد	عدد الفقرات
الإفصاح والشفافية	7
ضمان حقوق المساهمين	5
مسؤوليات مجلس الإدارة	5
دور أصحاب المصالح في الحاكمية	6
المعاملة المتساوية للمساهمين	8
المجموع	31

الجزء الثالث: يتكون من المتغير التابع والمتمثل بجودة التقارير المالية والذي بلغ عدد فقراته (12) فقرة.

تكونت الاستبانة بصورتها النهائية من (31) فقرة، حيث استخدم الباحث مقياس ليكرت للتدرج الخماسي بهدف قياس آراء أفراد عينة الدراسة، وتم إعطاء مرتفعة (5)، مرتفعة جداً (4)، متوسطة (3)، منخفضة (2)، منخفضة جدا (1)، من خلال وضع إشارة (√) أمام الاجابة التي تعكس درجة موافقتهم، كما تم الاعتماد على التصنيف التالي للحكم على المتوسطات الحسابية، فقد استخدم المعيار الإحصائي (ليكرت الخماسي) والمبين في الجدول (4). ولتحديد درجة تطبيق المبادئ تم استخدام المعيار الاتي حسب ما ورد في دراسة (Resis, 2014):

مدى الفئة = (الحد الأعلى – الحد الأدنى) ÷ عدد الاستجابات

= (٥ – ١) ÷ ٥ = ٤ ÷ ٥ = ٠.٨٠

وبذلك يصبح المعيار:

من 1 إلى أقل من 1.80 درجة منخفضة جداً.
من 1.80 إلى أقل من 2.60 درجة منخفضة.
من 2.60 إلى أقل من 3.40 درجة متوسطة.
من 3.40 إلى أقل من 4.20 درجة عالية
من 4.20 فأكثر درجة عالية جداً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (٣-٣) اختبار مقياس الاستبانة

الدرجة	5	4	3	2	1
درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق بشدة

يظهر في الجدول (4) ما يتعلق بالحدود التي اعتمدتها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات الواردة في نموذج الدراسة.

اختبارات أداة الدراسة:

- الصدق الظاهري للأداة: تعبر عن قدرة أداة الدراسة لقياس الهدف المصمم لأجله، والتأكد من صحة وصلاحية أداة الدراسة في تغطية جوانب الموضوع التي تتطرق إليه الدراسة بوضوح، وسلامة صياغتها ومفهومة. بحيث تم عرضها على (15) محكم، والأخذ بجميع الملاحظات، حيث ظهرت بالشكل النهائي كما هو موضح في ملحق (3).
- ثبات الأداة: تستخدم لمعرفة ثبات الأداة وإمكانية الحصول على نفس البيانات عند إعادة الدراسة باستخدام أداة الدراسة نفسها على الأفراد أنفسهم في ظل ظرف واحد ولاختبار ثبات الاستبانة وإمكانية الاعتماد عليها في اختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة، فتم استخدام مقياس الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لقياس درجة المصداقية لإجابات مجتمع الدراسة على أسئلة الاستبانة.

الجدول (٣-٤): معاملات كرونباخ ألفا الخاصة بأبعاد الدراسة والأداة ككل

ت	البُعد	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
1	الإفصاح والشفافية	7	0.757
2	ضمان حقوق المساهمين	5	0.708
3	مسؤوليات مجلس الإدارة	5	0.854
4	دور أصحاب المصالح في الحاكمية	6	0.768
6	جودة التقارير المالية	12	0.776
	الإجمالي	31	0.781

إعداد الباحث: بالاعتماد على نتائج SPSS نسخة (23)

- يظهر من الجدول (5) أن معاملات كرونباخ ألفا لأبعاد الدراسة "مبادئ الحاكمية المؤسسية" تراوحت بين (0.708-0.854) كان أعلاها لمجال "مسؤوليات مجلس الإدارة"، وأدناها لمجال " ضمان حقوق المساهمين"، حيث يعتبر معامل الثبات (كرونباخ ألفا) مقبول في حال أن ارتفع عن (0.70).
- كما بلغ معامل كرونباخ ألفا لجودة التقارير المالية ككل (0.776)، ويعتبر مرتفع ومقبول لأغراض الدراسة، حيث يعتبر معامل الثبات (كرونباخ ألفا) مقبول في حال أن ارتفع عن (0.70).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصادر جمع البيانات:

تم في هذه الدراسة الاعتماد على مصدرين أساسيين وهما:

- المصادر الثانوية: تشتمل في الرجوع إلى العديد من الكتب والمجلات العلمية والابحاث المنشورة والدراسات السابقة سواء على المستوى العالمي أو المحلي والتي لها علاقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية المتعلقة بالمصارف التجارية العراقية إذا لزم الامر.
- المصادر الأولية: تتضمن أداة الدراسة، حيث سوف يتم اعداد الاستبانة الخاصة بالدراسة من خلال الرجوع للعديد من الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

أساليب التحليل الإحصائي:

عندما يتم تجميع كافة البيانات الخاصة بالدراسة تم إدخالها على برنامج التحليل الإحصائي المتعارف عليه "SPSS"، بنسختها (23) والذي يمكن من خلاله الحصول على عدة أساليب إحصائية تساعد في الحصول على النتائج النهائية للدراسة وهي:

- كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha): يتم استخدامه من أجل اختبار أداة الدراسة.
- التكرارات المئوية (Frequencies): يتم استخدامه من أجل استخراج النسب المئوية للمتغيرات الشخصية الخاصة بأفراد عينة الدراسة.
- الإحصاء الوصفي : تضمن الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكافة فقرات الدراسة.
- الانحدار المتعدد: يستخدم هذا الاختبار في حالة وجود عدة متغيرات مستقلة ومتغير تابع واحد، حيث يستخدم لقياس أثر كل متغير مستقل لوحدة على المتغير التابع وكذلك قياس أثر كل المتغيرات المستقلة مع بعض على المتغير التابع، ويشترط لإجراء هذا الاختبار شرطان الأول أتباع المتغير المراد إجراء الاختبار على متوسطة للتوزيع الطبيعي والثاني أن يكون حجم العينة كبيراً يتجاوز 30 مفردة فضلاً عن أنها عشوائية أو مسحية.
- الانحدار البسيط : يستخدم هذا الاختبار في تحليل العلاقة متغير مستقل واحد أو اكثر على متغير تابع ، ويصف شكل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، ويفسر قيم التغير في المتغير التابع بدلالة التغير في قيم المتغير المستقل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد :

تم في هذا الفصل تحليل البيانات الخاصة بالدراسة من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، حيث تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية وذلك لاختبار كافة الفرضيات الخاصة بالدراسة

النتائج المتعلقة بالمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة:

تم من خلال هذا الأسلوب الحصول على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكافة فقرات الدراسة، والجداول التالية توضح ذلك.

الجدول (٤-١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياري لكافة فقرات محور "الإفصاح والشفافية"

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	يعمل المصرف على الإفصاح عن النتائج المالية ونتائج العمليات بشكل دوري.	3.67	0.988	4	مرتفعة
2	يعمل المصرف على الإفصاح عن أهدافه الرئيسية والثانوية.	3.56	0.903	7	مرتفعة
3	يعمل المصرف على الإفصاح عن الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت.	3.88	0.939	2	مرتفعة
4	يعمل المصرف على الإفصاح عن عوامل المخاطرة المتوقعة.	3.65	1.002	6	مرتفعة
5	يعمل المصرف على الإفصاح عن هياكل الحوكمة وسياستها.	3.75	1.004	3	مرتفعة
7	يعمل المصرف على اصدار كافة البيانات والمعلومات الخاصة باتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمر.	3.61	0.984	5	مرتفعة
المتوسط الحسابي الكلي لمحور الافصاح والشفافية.		3.71	0.97		مرتفعة

يبين الجدول السابق ما يلي:

١. بلغ أعلى وسط حسابي للفقرة رقم (6) والتي نصت على "يعمل المصرف على تطبيق مبادئ الحاكمية الرئيسية مثل الإفصاح والشفافية بشكل جدي" (3.90) وذلك يدل على أن المصارف في العراق تحرص على تطبيق كافة مبادئ ومعايير الحاكمية المؤسسية الأساسية كالإفصاح والشفافية بشكل جدي من خلال عرض التقرير المالي السنوي الخاص بالمصرف سواء من أعمال جديد للمصرف أو تحقيق أرباح أم خسائر، وقد بلغ الانحراف المعياري لتلك الفقرة (0.970) وذلك يدل على وجود توافق ما بين اجابات أفراد عينة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. بلغ أدنى وسط حسابي للفقرة رقم (2) والتي نصت على "يعمل المصرف على الإفصاح عن أهدافه الرئيسية والثانوية" (3.56) وذلك يدل على أنه يوجد نظام فعال يتم من خلاله تطبيق مبدأ الإفصاح وذلك بشكل يتعلق بأهداف المصرف الرئيسية والثانوية، فإن عملية الإفصاح والشفافية تساعد المصارف على جذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين وحاملي الأسهم، وقد بلغ الانحراف المعياري (0.903) وذلك يدل على وجود توافق ما بين اجابات أفراد العينة.

الجدول (٤-٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكافة فقرات ضمان حقوق المساهمين.

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
8	يؤدي تطبيق الحاكمية المؤسسية في المصرف للمساواة والعدالة ما بين المساهمين.	3.44	0.943	5	مرتفعة
9	يؤدي تطبيق الحاكمية المؤسسية في المصرف لاستغلال السلطة في غير المصلحة العامة.	3.54	1.001	3	مرتفعة
10	يؤدي تطبيق الحاكمية المؤسسية لارتفاع مستوى الثقة من قبل المساهمين وحماية حقوقهم.	3.45	0.953	4	مرتفعة
11	تطبيق الحاكمية المؤسسية على حماية حقوق الاقلية من المساهمين من ناحية الممارسات الاستغلالية.	3.58	0.899	2	مرتفعة
12	يساعد تطبيق الحاكمية المؤسسية في المصرف المساهمين الحصول على معلومات حول حقوق التصويت.	3.61	1.004	1	مرتفعة
المتوسط الحسابي الكلي لمحور ضمان حقوق المساهمين.		3.52	0.96		مرتفعة

يوضح الجدول السابق ما يلي:

١. بلغ أعلى وسط حسابي للفقرة رقم (12) والتي نصت على "يساعد تطبيق الحاكمية المؤسسية في المصرف المساهمين الحصول على معلومات حول حقوق التصويت" (3.61) وقد تبين بأنه الحاكمية المؤسسية من أهدافها حماية حقوق المساهمين، لذلك فإن تطبيقها في المصارف يساعدهم في الحصول على معلومات متعلقة بحقوق التصويت وألية وسياسة المصرف جراء ذلك، وقد بلغ الانحراف المعياري (1.004) وذلك يدل على وجود توافق ما بين اجابات أفراد العينة.

٢. بلغ أدنى وسط حسابي للفقرة رقم (9) والتي نصت على "يؤدي تطبيق الحاكمية المؤسسية في المصرف للمساواة والعدالة ما بين المساهمين" (3.44) وذلك يدل على أن المصارف في العراق عندما تطبق الحاكمية المؤسسية فإن ذلك يؤدي لوجود المساواة والعدالة ما بين المساهمين كافة، بحيث أن بنود وتعليمات الحاكمية المؤسسية تحرص على حماية حقوقهم بشكل واضح، وقد بلغ الانحراف المعياري (0.943) وذلك يدل على وجود توافق ما بين اجابات أفراد العينة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (٤ -٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكافة فقرات محور "مسؤوليات مجلس الإدارة"

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
13	تعمل إدارة المصرف على اعداد الخطة الاستراتيجية وخطط العمل الرئيسية وتوجيهها.	3.68	0.964	2	مرتفعة
14	تعمل إدارة المصرف بالإشراف على ممارسات الحاكمية المؤسسية وإجراء التغييرات إذا تطلب الأمر.	3.66	0.923	3	مرتفعة
15	يتم اختيار وتحديد مكافأة ورواتب الاشراف على كبار التنفيذيين بالمصرف.	3.79	1.002	1	مرتفعة
16	يعمل مجلس الإدارة على ضمان نزاهة حسابات المصرف ونظم اعداد قوائمها المالية بما في ذلك المراجعة المستقلة.	3.51	0.993	5	مرتفعة
17	يعمل مجلس الإدارة على التأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية.	3.59	1.002	4	مرتفعة
المتوسط الحسابي الكلي لمحور مسؤوليات مجلس الادارة		3.64	0.976		مرتفعة

يبين الجدول السابق ما يلي:

١. بلغ أعلى وسط حسابي للفقرة رقم (15) والتي نصت على "يتم اختيار وتحديد مكافأة ورواتب الاشراف على كبار التنفيذيين بالمصرف" (3.79) وهي ما تدل على أن المصارف في العراق تحرص على تحديد مقدار ومستوى مكافأة ورواتب أعضاء التنفيذين داخل المصرف بشكل واضح، بحيث أن ذلك يعتبر من مبادئ الحاكمية الرئيسية، ووقد بلغ الانحراف المعياري لتلك الفقرة (1.002) وذلك ما يدل على وجود توافق ما بين اجابات أفراد العينة ككل.

٢. بلغ أدنى وسط حسابي للفقرة رقم (16) والتي نصت على "يعمل مجلس الإدارة على ضمان نزاهة حسابات المصرف ونظم اعداد قوائمها المالية بما في ذلك المراجعة المستقلة" (3.51) وذلك يدل على أن المصارف في العراق لديها معدل متوسط من القدرة على الاشراف ومتابعة أي ممارسات يتم تطبيقها حسب ما ورد في الحاكمية المؤسسية والعمل على تغيير ما هو موجود اذا كان هذا التغير للأفضل، مما يضمن ذلك نزاهة كافة الحسابات المعلن عنها من قبل المصرف، وقد بلغ الانحراف المعياري (0.993) وذلك يدل على وجود توافق ما بين اجابات أفراد العينة ككل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (٤-٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكافة فقرات محور "المعاملة المتساوية للمساهمين"

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
18	يوجد مساواة في المعاملة للمساهمين سواء مساهمين أجانب أو أقلية.	3.45	0.942	8	مرتفعة
19	يمتلك جميع حاملي الأسهم في المصرف نفس الحقوق.	3.55	0.995	4	مرتفعة
20	يعمل المصرف على تعويض المساهمين عند تعرض حقوقهم للانتهاك.	3.56	0.909	3	مرتفعة
21	يعمل المصرف على حماية مساهمي الاقلية من اساءة الاستغلال من قبل أصحاب النسب الحاكمة.	3.54	0.993	5	مرتفعة
22	يلتزم المصرف مع كافة المساهمين بالقوانين والمعايير التي تم الاتفاق عليها في البداية.	3.51	0.896	6	مرتفعة
23	يعطي المصرف للمساهمين حق الامتلاك في المصرف لأسهم أخرى من غير التحيز لطرف معين.	3.61	1.004	2	مرتفعة
24	يوجد سهولة في بيع المستثمر للأسهم التي يملكها في المصرف.	4.01	1.032	1	مرتفعة
25	يوجد امتيازات للمساهمين في المصرف تميزه عن غيره من الاشخاص.	3.50	1.456	7	مرتفعة
المتوسط الحسابي الكلي لمحور المعاملة المتساوية للمساهمين.		3.59	1.028		مرتفعة

يبين الجدول السابق ما يلي:

١. بلغ أعلى وسط حسابي للفقرة رقم (24) والتي نصت على "يوجد سهولة في بيع المستثمر للأسهم التي يملكها في المصرف" (4.01) وذلك يدل على المصارف تعطي السهولة والحرية للمستثمر من أجل بيع الأسهم الخاصة به بطرق سهلة ومضمونة، وبلغ الانحراف المعياري (1.032) وهو ما يعبر عن مستوى التوافق ما بين اجابات أفراد العينة.

٢. بلغ أدنى وسط حسابي للفقرة رقم (18) والتي نصت على "يوجد مساواة في المعاملة للمساهمين سواء مساهمو أجانب أو أقلية" (3.45) وذلك يدل على أن المصارف تعمل على المساواة ما بين المساهمين سواء كانوا أجانب أي ليسوا عراقيين أو أقلية لفئة معينة، وقد بلغ الانحراف المعياري (0.942) وذلك يدل على التوافق ما بين اجابات أفراد العينة لتلك الفقرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (٤-٥): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكافة فقرات محور "دور أصحاب المصالح في الحاكمية"

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
26	يتم تصنيف أصحاب المصالح في المصرف بشكل واضح.	3.93	0.965	2	مرتفعة
27	يتم الفصل ما بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لدى المصرف.	3.90	0.995	3	مرتفعة
28	يوجد دور لأصحاب المصالح في اتخاذ القرارات داخل المصرف.	3.94	1.032	1	مرتفعة
29	اتفاقات التي تتم ما بين المصرف وأصحاب المصالح تكون لصالح الطرفين.	3.76	1.011	5	مرتفعة
30	يتم وضع كافة القوانين والمعايير في المصرف التي تساعد على حماية أصحاب المصالح بمستوى كبير.	3.78	0.936	4	مرتفعة
31	يحق لأصحاب المصالح في المصرف من الاستفادة من الصفقات المبرمة مع الجهات الاخرى.	3.65	1.002	6	مرتفعة
المتوسط الحسابي الكلي لمحور دور اصحاب المصالح في الحاكمية.		3.82	0.990		مرتفعة

يبين الجدول السابق ما يلي:

١. بلغ أعلى وسط حسابي للفقرة رقم (28) والتي نصت على "يوجد دور لأصحاب المصالح في اتخاذ القرارات داخل المصرف" (3.94) وذلك يدل على وجود دور كبير لأصحاب المصالح بناحية اتخاذ القرارات بداخل المصرف بشكل كبير، وبلغ الانحراف المعياري (1.032) وذلك يدل على التوافق ما بين اجابات أفراد العينة.

٢. يلغ أدنى وسط حسابي للفقرة رقم (29) والتي نصت على "اتفاقات التي تتم ما بين المصرف وأصحاب المصالح تكون لصالح الطرفين" (3.65) والتي تدل على أن المصرف يقدم للمساهمين وأصحاب المصالح الفرصة في الحصول على المشاركة في الصفقات الموجودة في المصارف مع الجهات الثانية، وفي التأكيد تكون لصالح الطرفين نوعاً ما، وقد بلغ الانحراف المعياري (1.002) وذلك يدل على التوافق ما بين اجابات أفراد العينة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (٤-٦): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكافة فقرات جودة التقارير المالية

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	تساهم التقارير المالية في المصرف على بناء التوقعات والتنبؤات.	3.50	0.980	11	مرتفعة
2	تتوافق التقارير المالية في المصرف مع متطلبات عمله لاحتوائها على معلومات مالية وغير مالية.	3.65	0.995	4	مرتفعة
3	تتضمن التقارير المالية للمصرف على مؤشرات قياس القيمة التنبؤية.	3.63	1.003	5	مرتفعة
4	توفر التقارير المالية في المصرف تغذية عكسية عن نتائج نشاطاتها وأعمالها.	3.70	1.004	2	مرتفعة
5	توفر التقارير المالية في المصرف معلومات دقيقة بالوقت المناسب.	3.73	1.023	1	مرتفعة
6	تتميز التقارير المالية في المصرف بالدقة والخلو من الأخطاء.	3.66	1.032	3	مرتفعة
7	تتميز التقارير المالية بالوضوح والشفافية واكتمال المعلومات.	3.45	0.942	12	مرتفعة
8	تتميز التقارير المالية بتحقيق خاصية الموضوعية في عرضها.	3.55	0.995	8	مرتفعة
9	تتميز التقارير المالية بإصدارها في التوقيت المناسب للمستثمرين.	3.56	0.909	7	مرتفعة
10	تتصف التقارير المالية بوصفها للسياسات المالية والطرق المحاسبية المتبعة في المصرف.	3.54	0.993	9	مرتفعة
11	تتصف التقارير المالية بمطابقة قوائمها المالية بالمعلومات المتوفرة.	3.51	0.896	10	مرتفعة
المتوسط الحسابي الكلي لمحور جودة التقارير المالية.		3.59	0.981		مرتفعة

يبين الجدول السابق ما يلي:

١. بلغ أعلى وسط حسابي للفقرة رقم (5) والتي نصت على "توفر التقارير المالية في المصرف معلومات دقيقة بالوقت المناسب" (3.73) والتي تدل على ان إدارة المصارف على الابتعاد عن ممارسة إدارة الإرباك بكافة قوائمها المالية التي تصدرها بشكل سنوي ونصف وربع سنوي مهما كلفها الامر، والانحراف المعياري قد بلغ (1.023) وذلك يدل على التوافق ما بين اجابات أفراد العينة.

٢. بلغ أدنى وسط حسابي للفقرة رقم (13) والتي نصت على "تتميز التقارير المالية بالوضوح والشفافية واكتمال المعلومات" (3.45)، وذلك يدل على أنه المصارف في العراق تركز على تميز تقاريرها المالية بالوضوح والشفافية والاجابة عن كافة التساؤلات التي تجول في خاطر المستثمرين وحاملي الأسهم سواء الحاليين أو المستقبليين، وقد بلغ الانحراف المعياري لهذه الفقرة (0.942) وذلك ما يدل على أن إجابات أفراد عينة الدراسة يوجد بها توافق، بحيث أن آرائهم بخصوص هذه الفقرة يوجد فيه تفاوت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عرض النتائج المتعلقة باختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار (Kolmogoroov _ Smirnov _ test) لاختبار مدى أتباع البيانات للتوزيع الطبيعي حيث تتبع البيانات التوزيع الطبيعي عندما تكون القيمة المعنوية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (5%) ويوضح الجدول (10) نتائج الاختبار:

جدول رقم (٤ -٧) نتيجة اختبار (K-S) حول أتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي

الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة	دلالة الفرق عن توزيع الطبيعي	النتيجة
الإفصاح والشفافية	3.456	0.4346	لا توجد فروق دالة	يتبع التوزيع الطبيعي
ضمان حقوق المساهمين	3.345	0.2456	لا توجد فروق دالة	يتبع التوزيع الطبيعي
مسؤوليات مجلس الإدارة	3.467	0.1254	لا توجد فروق دالة	يتبع التوزيع الطبيعي
دور أصحاب المصالح في الحاكمية	3.456	0.4234	لا توجد فروق دالة	يتبع التوزيع الطبيعي
جودة التقارير المالية	2.445	0.2845	لا توجد فروق دالة	يتبع التوزيع الطبيعي

إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS نسخة (23)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة لكل المتغيرات المدروسة أكبر من القيمة 0.05، أي أنه عند مستوى الثقة 95% لا توجد فروق دالة إحصائياً في توزيع قيم كل المتغيرات عن التوزيع الطبيعي، وبالتالي تقبل فرضية العدم والتي تنص على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وترفض الفرضية البديلة التي تنص على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي فانه يمكن استخدام الاختبارات البارا مترية عليها (الانحدار المتعدد).

اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة:

جدول رقم (4-8) نتيجة اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

الفقرات	VIF	التباين المسموح Tolerance	النتيجة
الإفصاح والشفافية	1.746	0.573	لا يوجد ارتباط متعدد
ضمان حقوق المساهمين	1.730	0.582	لا يوجد ارتباط متعدد
مسؤوليات مجلس الإدارة	1.563	0.763	لا يوجد ارتباط متعدد
المعاملة المتساوية للمساهمين	1.464	0.765	لا يوجد ارتباط متعدد

إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS نسخة (23)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ من الجدول (8) الخاص بنتائج معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF)) أن قيمة معامل التضخم لكل محاور الدراسة أقل من 5 وبالتالي فان ذلك مؤشر على عدم وجود ارتباط متعدد عالي بين المتغيرات المستقلة، لذلك أصبحت البيانات جاهزة للتحليل.

النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية للدراسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لمبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.

ويتفرع من هذه الفرضية العديد من الفرضيات الفرعية التالية:

$H0_{1.1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للإفصاح والشفافية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.

$H0_{1.2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لضمان حقوق المساهمين على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.

$H0_{1.3}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لمسؤوليات مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.

$H0_{1.4}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للمعاملة المتساوية للمساهمين على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.

$H0_{1.5}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لدور أصحاب المصالح في الحاكمية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية بأبعادها (الإفصاح والشفافية، ضمان حقوق المساهمين، المعاملة المتساوية للمساهمين، مسؤوليات مجلس الإدارة، دور أصحاب المصالح في الحاكمية) على جودة التقارير والجدول (4-9) يوضح ذلك.

الجدول (٤-٩) نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر الحاكمية المؤسسية بأبعادها (الإفصاح والشفافية، ضمان حقوق المساهمين، المعاملة المتساوية للمساهمين، مسؤوليات مجلس الإدارة، دور أصحاب المصالح في الحاكمية) على جودة التقارير المالية (ن=105)

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة "t" الإحصائية	قيمة Beta	قيمة R	قيمة R^2	قيمة f	دلالة "f" الإحصائية
الإفصاح والشفافية	3.347	0.001	0.225	0.590	0.348	33.279	0.000
ضمان حقوق المساهمين	2.438	0.015	0.164				
مسؤوليات مجلس الإدارة	5.514	0.000	0.322				
دور أصحاب المصالح في الحاكمية	0.832	0.006	0.051				
المعاملة المتساوية للمساهمين	0.785	0.034	0.053				

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر من الجدول (4-9) أن قيمة (f) (33.279) وبدلالة إحصائية (000.). وبلغت قيمة (R) (0.590) والتي تمثل معامل الارتباط للنموذج الكلي، وقيمة (R^2) (0.348) التي تمثل نسبة تأثير أو تفسير جميع المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، مما يدل على وجود أثر لمبادئ الحاكمية المؤسسية بأبعادها (الإفصاح والشفافية، ضمان حقوق المساهمين، المعاملة المتساوية للمساهمين، مسؤوليات مجلس الإدارة، دور أصحاب المصالح في الحاكمية) على جودة التقارير المالية؛ وبذلك ترفض الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لمبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية".

من أجل اختبار الفرضيات الفرعية فقد تم استخدام الانحدار البسيط، وقد كانت النتائج كما يلي:

- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للإفصاح والشفافية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.

الجدول (٤-١٠): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression) للكشف عن اختبار الفرضية الفرعية الأولى لأثر الافصاح والشفافية على جودة التقارير المالية في المصارف العراقية

المتغير المستقل	مؤشرات النموذج			المعاملات				
الإفصاح والشفافية	R	R2	F	Sig F	B	SE	T	Sig t
	0.434	0.324	19.54	0.000	0.356	0.095	3.327	0.001

المتغير التابع: جودة التقارير المالية

يظهر من الجدول (4-10) أن قيمة (t) (3.327) وبدلالة إحصائية (001.). مما يدل على وجود أثر للإفصاح والشفافية، ضمان حقوق المساهمين على جودة التقارير المالية؛ مما يدل على أنه عنصر الإفصاح والشفافية في كافة القوائم المالية لدى المصارف في العراق يعطي صفة الجودة لتلك التقارير من قبل المستثمرين وحاملي الأسهم والمستفيدين، وبالتالي ترفض الفرضية الفرعية الأولى للدراسة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للإفصاح والشفافية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية"، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عرفه ومليجى (2015)، والتي أظهرت على أنه يوجد اهتمام كبير بممارسات الحاكمية الجيدة ببيئة الأعمال السعودية، بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين كل من جودة لجان التدقيق واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وكفاءة القيمة المضافة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لضمان حقوق المساهمين على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.

الجدول (٤- ١١): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression) لاختبار الفرضية الفرعية الثانية لأثر ضمان حقوق المساهمين على جودة التقارير المالية في المصارف العراقية

المتغير المستقل	مؤشرات النموذج			المعاملات				
ضمان حقوق المساهمين	R	R2	F	Sig F	B	SE	T	Sig t
	0.475	0.256	21.43	0.000	0.443	0.093	2.438	0.015

المتغير التابع: جودة التقارير المالية

يظهر من الجدول (4-11) أن قيمة (t) (2.438) وبدلالة إحصائية (0.015) مما يدل على وجود أثر لضمان حقوق المساهمين على جودة التقارير المالية، مما يدل على أنه المصارف تحرص على ضمان حقوق المساهمين الموجودين لديها وبالتالي يؤثر ذلك على جودة التقارير المالية الصادرة من قبل المصارف العراقية. وبذلك ترفض الفرضية الفرعية الثانية للدراسة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لضمان حقوق المساهمين على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية"، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Tan *et al.*, (2017) والتي أظهرت نتائجها بأنه يوجد تأثير للحاكمية المؤسسية على رفع مستوى جودة التقارير المالية، كما أن هذا التأثير الإيجابي على جودة إعداد التقارير المالية يستند في الدرجة الأولى إلى المقترحات المتعلقة بمجلس الإدارة وبدرجة أقل التعويض التنفيذي.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لمسؤوليات مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.

الجدول (٤-١٢): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression) لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة لأثر مسؤوليات مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية في المصارف العراقية

المتغير المستقل	مؤشرات النموذج			المعاملات				
مسؤوليات مجلس الإدارة	R	R2	F	Sig F	B	SE	T	Sig t
	0.524	0.465	19.43	0.000	0.245	0.095	5.514	0.000

المتغير التابع: جودة التقارير المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر من الجدول (4-12) أن قيمة (t) (5.514) وبدلالة إحصائية (0.000) مما يدل على وجود أثر للمسؤوليات مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية؛ وذلك ما يدل على أنه المصارف العراقية تطبق مبدأ الحاكمية المؤسسية من ناحية المسؤوليات الخاصة بمجلس الإدارة، بحيث يتم تحديد مهام المجلس ومسؤولياتهم واجتماعاتهم الموجودة داخل المصرف وبالإضافة لتوضيح حقوقهم، وبذلك ترفض الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للمسؤوليات مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية"، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Ifaradonbeh and Idolatabadi (2015) والتي أظهرت نتائجها بأنه يوجد علاقة قوية وايجابية ما بين حجم مجلس الإدارة وعدد اجتماعاتهم بإدارة الأصول المتداولة، كما تبين بأنه يوجد علاقة ما بين وجود لجنة تدقيق في الشركة مع الأصول المتداولة وإدارتها، مما يؤثر ذلك على جودة تقاريرها المالية.

- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لدور أصحاب المصالح في الحاكمية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.

الجدول (٤-١٣): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression) لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة لأثر دور أصحاب المصالح على جودة التقارير المالية في المصارف العراقية

المتغير المستقل	مؤشرات النموذج			المعاملات				
دور أصحاب المصالح	R	R2	F	Sig F	B	SE	T	Sig t
	0.456	0.345	18.54	0.000	0.533	0.095	0.832	0.006

المتغير التابع: جودة التقارير المالية

يظهر من الجدول (4-13) أن قيمة (t) (0.832) وبدلالة إحصائية (0.006) مما يدل على وجود أثر لدور أصحاب المصالح في الحاكمية على جودة التقارير المالية؛ مما يدل على أنه أصحاب المصالح سواء من مستثمرين ومساهمين يتم تحديد دورهم اتجاه المصرف، من مسؤوليات وحقوق وواجبات وبالتالي مما يعكس مستوى مصداقية المصرف وتحقيق الجودة في تقاريره المالية، وبذلك ترفض الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لدور أصحاب المصالح في الحاكمية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية"، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Zagorchev & Gao (2017)، والتي أظهرت بانه يوجد تأثير للحاكمية المؤسسية على أداء الشركات، حيث تؤثر هذه التعليمات على وضع الشركات وسير عملها، وتبين بأن الشركات ما قبل تطبيق الحاكمية المؤسسية لم تكن تتمتع به ما بعد تطبيقها، حيث أن تطبيق تعليمات الحاكمية المؤسسية ساعد الشركات على تحسين أدائه بمستوى أعلى من قبل، وبالتالي يستنتج بأنه يوجد تأثير في ذلك على جودة تقاريرها المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للمعاملة المتساوية للمساهمين على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.

الجدول (٤-١٤): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression) لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة لأثر المعاملة المتساوية للمساهمين على جودة التقارير المالية في المصارف العراقية

المتغير المستقل	مؤشرات النموذج			المعاملات				
المعاملة المتساوية للمساهمين	R	R2	F	Sig F	B	SE	T	Sig t
	0.431	0.145	19.45	0.000	0.342	0.095	0.785	0.001

المتغير التابع: جودة التقارير المالية

يظهر من الجدول (4-14) أن قيمة (t) (0.785) وبدلالة إحصائية (0.034) مما يدل على وجود أثر للمعاملة المتساوية للمساهمين في الحاكمية على جودة التقارير المالية؛ بحيث أنه من أساس وجود الحاكمية المؤسسية المعاملة المتساوية ما بين المساهمين الموجودين في المصرف، لذلك فتحرص المصارف العراقية على تطبيق هذا المبدأ من أجل كسب ثقة هؤلاء المساهمين وبالتالي ظهور صفة الجودة في تقاريرها المالية، وبذلك ترفض الفرضية الفرعية الخامسة للدراسة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للمعاملة المتساوية للمساهمين على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية"، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Dedu & Chitan (2017)، والتي أظهرت بأنه تعليمات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالشركات لها تأثير على أداء تلك الشركات، وأن الشركات في رومانيا تُطبق تعليمات الحاكمية المؤسسية، بحيث أنه يوجد شركات تطبق التعليمات بشكل كامل ولكن شركات أخرى لا تطبقها بنفس المستوى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مناقشة النتائج:

١- يبين الجدول (4-1) مبدأ الإفصاح والشفافية، بحيث بلغ أعلى وسط حسابي للفقرة رقم (6) والتي نصت على "يعمل المصرف على تطبيق مبادئ الحاكمية الرئيسية مثل الإفصاح والشفافية بشكل جدي" (3.90) وذلك يدل على أن المصارف في العراق يحرص على تطبيق كافة مبادئ ومعايير الحاكمية المؤسسية الأساسية كالإفصاح والشفافية بشكل جدي من خلال عرض التقرير المالي السنوي الخاص بالمصرف سواء من أعمال جديد للمصرف أو تحقيق أرباح أم خسائر، وقد بلغ الانحراف المعياري لتلك الفقرة (0.970) وذلك يدل على وجود توافق ما بين اجابات أفراد عينة الدراسة. بلغ أدنى وسط حسابي للفقرة رقم (2) والتي نصت على "يعمل المصرف على الإفصاح عن أهدافه الرئيسية والثانوية" (3.56) وذلك يدل على أنه يوجد نظام فعال يتم من خلاله تطبيق مبدأ الإفصاح

٢- يوضح الجدول رقم (4-2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لحقوق المساهمين، حيث بلغ أعلى وسط حسابي للفقرة رقم (12) والتي نصت على "يساعد تطبيق الحاكمية المؤسسية في المصرف المساهمين الحصول على معلومات حول حقوق التصويت" (3.61) وقد تبين بأنه الحاكمية المؤسسية من أهدافها حماية حقوق المساهمين، لذلك فإن تطبيقها في المصارف يساعدهم في الحصول على معلومات متعلقة بحقوق التصويت وألية وسياسة المصرف جراء ذلك، وقد بلغ الانحراف المعياري (1.004) وذلك يدل على وجود توافق ما بين اجابات أفراد العينة. بلغ أدنى وسط حسابي للفقرة رقم (9) والتي نصت على "يؤدي تطبيق الحاكمية المؤسسية في المصرف للمساواة والعدالة ما بين المساهمين" (3.44) وذلك يدل على أن المصارف في العراق عندما تطبق الحاكمية المؤسسية فإن ذلك يؤدي لوجود المساواة والعدالة ما بين المساهمين كافة، بحيث أن بنود وتعليمات الحاكمية المؤسسية تحرص على حماية حقوقهم بشكل واضح.

٣- يوضح الجدول رقم (4-3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور "مسؤولية مجلس الإدارة"، بحيث بلغ أعلى وسط حسابي للفقرة رقم (15) والتي نصت على "يتم اختيار وتحديد مكافأة ورواتب الاشراف على كبار التنفيذيين بالمصرف" (3.79) وهي ما تدل على أن المصارف في العراق تحرص على تحديد مقدار ومستوى مكافأة ورواتب أعضاء التنفيذين داخل المصرف بشكل واضح، بحيث أن ذلك يعتبر من مبادئ الحاكمية الرئيسية، ووقد بلغ الانحراف المعياري لتلك الفقرة (1.002) وذلك ما يدل على وجود توافق ما بين اجابات أفراد العينة ككل. بلغ أدنى وسط حسابي للفقرة رقم (16) والتي نصت على "يعمل مجلس الإدارة على ضمان نزاهة حسابات المصرف ونظم اعداد قوائمها المالية بما في ذلك المراجعة المستقلة" (3.51) وذلك يدل على أن المصارف في العراق لديها معدل متوسط من القدرة على الاشراف ومتابعة أي ممارسات يتم تطبيقها حسب ما ورد في الحاكمية المؤسسية والعمل على تغيير ما هو موجود اذا كان هذا التغير للأفضل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- يوضح الجدول رقم (4-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور "المعاملة المتساوية للمساهمين"، حيث بلغ أعلى وسط حسابي للفقرة رقم (24) والتي نصت على "يوجد سهولة في بيع المستثمر للأسهم التي يملكها في المصرف" (4.01) وذلك يدل على المصارف تعطي السهولة والحرية للمستثمر من أجل بيع الأسهم الخاصة به بطرق سهلة ومضمونة، وبلغ الانحراف المعياري (1.032) وهو ما يعبر عن مستوى التوافق ما بين اجابات أفراد العينة، وبلغ أدنى وسط حسابي للفقرة رقم (18) والتي نصت على "يوجد مساواة في المعاملة للمساهمين سواء مساهمو أجانب أو أقلية" (3.45) وذلك يدل على أن المصارف تعمل على المساواة ما بين المساهمين سواء كانوا أجانب أي ليسوا عراقيين أو أقلية لفئة معينة، وقد بلغ الانحراف المعياري (0.942) وذلك يدل على التوافق ما بين اجابات أفراد العينة لتلك الفقرة.

٥- يوضح الجدول رقم (4-5) المتوسطات الحسابية لمحور "دور أصحاب المصالح في الحاكمية"، بحيث بلغ أعلى وسط حسابي للفقرة رقم (28) والتي نصت على "يوجد دور لأصحاب المصالح في اتخاذ القرارات داخل المصرف" (3.94) وذلك يدل على وجود دور كبير لأصحاب المصالح بناحية اتخاذ القرارات بداخل المصرف بشكل كبير، وبلغ الانحراف المعياري (1.032) وذلك يدل على التوافق ما بين اجابات أفراد العينة، وبلغ أدنى وسط حسابي للفقرة رقم (29) والتي نصت على "اتفاقات التي تتم ما بين المصرف وأصحاب المصالح تكون لصالح الطرفين" (3.65) والتي تدل على أن المصرف يقدم للمساهمين وأصحاب المصالح الفرصة في الحصول على المشاركة في الصفقات الموجودة في المصارف مع الجهات الثانية، وفي التأكيد تكون لصالح الطرفين نوعاً ما، وقد بلغ الانحراف المعياري (1.002) وذلك يدل على التوافق ما بين اجابات أفراد العينة.

٦- أوضح الجدول رقم (4-6) المتوسطات الحسابية لجودة التقارير المالية، حيث بلغ أعلى وسط حسابي للفقرة رقم (5) والتي نصت على "توفر التقارير المالية في المصرف معلومات دقيقة بالوقت المناسب" (3.73) والتي تدل على ان إدارة المصارف على الابتعاد عن ممارسة إدارة الإرباك بكافة قوائمها المالية التي تصدرها بشكل سنوي ونصف وربع سنوي مهما كلفها الامر، والانحراف المعياري قد بلغ (1.023) وذلك يدل على التوافق ما بين اجابات أفراد العينة، وبلغ أدنى وسط حسابي للفقرة رقم (13) والتي نصت على "تتميز التقارير المالية بالوضوح والشفافية واكتمال المعلومات" (3.45)، وذلك يدل على أنه المصارف في العراق تركز على تميز تقاريرها المالية بالوضوح والشفافية والاجابة عن كافة التساؤلات التي تجول في خاطر المستثمرين وحاملي الأسهم سواء الحاليين أو المستقبليين، وقد بلغ الانحراف المعياري لهذه الفقرة (0.942) وذلك ما يدل على أن إجابات أفراد عينة الدراسة يوجد بها توافق، بحيث أن آرائهم بخصوص هذه الفقرة يوجد فيه تفاوت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- يظهر من الجدول (4-7) أن قيمة (f) (33.279) وبدلالة إحصائية (.000). وبلغت قيمة (R) (0.590) والتي تمثل معامل الارتباط للنموذج الكلي، وقيمة (R^2) (0.348) التي تمثل نسبة تأثير أو تفسير جميع المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، مما يدل على وجود أثر لمبادئ الحاكمية المؤسسية بأبعادها (الإفصاح والشفافية، ضمان حقوق المساهمين، المعاملة المتساوية للمساهمين، مسؤوليات مجلس الإدارة، دور أصحاب المصالح في الحاكمية) على جودة التقارير المالية؛ وبذلك ترفض الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لمبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية".

٨- يظهر من الجدول (4-8) أن قيمة (t) (3.327) وبدلالة إحصائية (.001). مما يدل على وجود أثر للإفصاح والشفافية، ضمان حقوق المساهمين على جودة التقارير المالية؛ مما يدل على أنه عنصر الإفصاح والشفافية في كافة القوائم المالية لدى المصارف في العراق يعطي صفة الجودة لتلك التقارير من قبل المستثمرين وحاملي الأسهم والمستفيدين، وبالتالي ترفض الفرضية الفرعية الأولى للدراسة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للإفصاح والشفافية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية".

٩- يظهر من الجدول (11) أن قيمة (t) (2.438) وبدلالة إحصائية (0.015) مما يدل على وجود أثر لضمان حقوق المساهمين على جودة التقارير المالية، مما يدل على أنه المصارف تحرص على ضمان حقوق المساهمين الموجودين لديها وبالتالي يؤثر ذلك على جودة التقارير المالية الصادرة من قبل المصارف العراقية. وبذلك ترفض الفرضية الفرعية الثانية للدراسة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لضمان حقوق المساهمين على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية".

١٠- يظهر من الجدول (4-9) أن قيمة (t) (5.514) وبدلالة إحصائية (0.000) مما يدل على وجود أثر للمسؤوليات مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية؛ وذلك ما يدل على أنه المصارف العراقية تطبق مبدأ الحاكمية المؤسسية من ناحية المسؤوليات الخاصة بمجلس الإدارة، بحيث يتم تحديد مهام المجلس ومسؤولياتهم واجتماعاتهم الموجودة داخل الشركة وبالإضافة لتوضيح حقوقهم، وبذلك ترفض الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للمسؤوليات مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١- يظهر من الجدول (4-10) أن قيمة (t) (0.832) وبدلالة إحصائية (0.006) مما يدل على وجود أثر لدور أصحاب المصالح في الحاكمية على جودة التقارير المالية؛ مما يدل على أنه أصحاب المصالح سواء من مستثمرين ومساهمين يتم تحديد دورهم اتجاه المصرف، من مسؤوليات وحقوق وواجبات وبالتالي مما يعكس مستوى مصداقية المصرف وتحقيق الجودة في تقاريره المالية، وبذلك ترفض الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لدور أصحاب المصالح في الحاكمية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية".

١٢- يظهر من الجدول (4-11) أن قيمة (t) (0.785) وبدلالة إحصائية (0.034) مما يدل على وجود أثر للمعاملة المتساوية للمساهمين في الحاكمية على جودة التقارير المالية؛ بحيث أنه من أساس وجود الحاكمية المؤسسية المعاملة المتساوية ما بين المساهمين الموجودين في المصرف، لذلك فتحرص المصارف العراقية على تطبيق هذا المبدأ من أجل كسب ثقة هؤلاء المساهمين وبالتالي ظهور صفة الجودة في تقاريرها المالية، وبذلك ترفض الفرضية الفرعية الخامسة للدراسة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للمعاملة المتساوية للمساهمين على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية".

النتائج:

أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة ما يلي:

١- يوجد أثر لمبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.

٢- يوجد أثر للإفصاح والشفافية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.

٣- يوجد لضمان حقوق المساهمين على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.

٤- يوجد لمسؤوليات مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.

٥- يوجد للمعاملة المتساوية للمساهمين على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.

٦- يوجد لدور أصحاب المصالح في الحاكمية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

أوصت الدراسة بما يلي:

١. الاستفادة من مبادئ الحاكمية المؤسسية لتطوير المصارف نحو الافضل وكسب ثقة المساهمين.
٢. حث المصارف على وضع إجراءات عملية لمتابعة مستوى التزام المصرف بسياسات ومبادئ الحاكمية المؤسسية وآلية تطبيقها الفعلي في الواقع العملي حسب متطلبات التشريعات النافذة والجهات الرقابية.
٣. وضع الخطط والاستراتيجيات التي تحمي المصارف للوصول لأعلى جودة في التقارير المالية، ووضع الإجراءات التي توضح بشكل مستمر مدى وجود جودة في التقارير المالية الخاصة بالمصرف.
٤. عمل مزيد من الدراسات في المستقبل للمقارنة ما بين الفترات التي تم فيها تطبيق الحاكمية المؤسسة والفترات التي لم يتم تطبيق فيها ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أبو حمام، ماجد (2008). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

أحمد، سامح محمد (2011). دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ٧(١)، 43-66.

حمدان، علام ومشتهى، ماهر وعواد، بهاء (٢٠١٢). دور لجان التدقيق في استمرارية الارباح كدليل على جودتها، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ٨(٣)، ٤٠٩-٤٣٠.

الحياري، عمر يوسف (2017). أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

دحدوح، حسين أحمد (2008). دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد. 24، العدد. 1.

درويش، عدنان (2007). حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية.

الديسطي، محمد محمد عبد القادرة (2005). اطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجعة في تحقيق جودة التقرير المالي، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، المجلد 29، العدد الأول.

ريحاوي، مها (2008). الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات: حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ٢٤(١)، ٨٩-١٢٥.

سامي، مجدي محمد (2011). دراسة تحليلية للعلاقة بين فعالية لجان المراجعة ومخاطر المراجعة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الأول.

السرطاوي، عبد المطلب (2015). أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ١١(٣)، ٧٠٥-٧٢٥.

سليمان، محمد (2009). دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، القاهرة، مصر: الدار الجامعية.

السيد، أحمد (2010). حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال، القاهرة، مصر: الدار الجامعية.

عثمان، قمر (2016). أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية: دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة تشرين، دمشق، سوريا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عرفه، نصر ومليجى، مجدي (2015). أثر حوكمة الشركات على القيمة المضافة لرأس المال العيني والفكري: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية المسجلة، المجلة العلمية السعودية، ٢(١)، ١-٣٤.

عقل، يونس حسن، (2005). دور الهيئة العامة لسوق المال في تحسين فعالية التقرير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحوكمة الشركات، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، العدد الأول.

علاوي، خضير مجيد (2014). مدى تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات العراقية: دراسة تحليلية وتطبيقية على الشركات العامة العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، ١٧(٢)، ١٧٥-١٩٠.

غالي، أشرف أحمد، (2007). قياس أثر الاليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تحسين جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس.

الغزالي، رامي حسن (2015). دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

مسعود، نجيب والدعاس، عبدالله (2015). أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية على بورصة عمان، المؤتمر الدولي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.

مشابط، نعمة حرب، (2006). دراسة تحليلية للعلاقة بين التكوين الأخلاقي والسلوكي للمحاسب وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، مصر.

مليجى، مجدي (2014). محددات الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وأثره على الاداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة، جامعة بنها، ٣(١)، 1-87.

النجار، جميل وعقل، علي (2016). قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، ٤(٢)، 15-40.

نصر، عبد الوهاب وشحاتة، شحاتة السيد (2006). مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الاعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

الوشاح، محمود عبد الفتاح وشاهين، لونا (2018). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

Abass, A. (2011). **Corporate Governance and Accounting Conservatism in the Nigerian Foods and Beverages Industry**, Bayero University, Kano.

Achchuthan, S. & Kajananthan, R. (2013). Corporate Governance Practices and Working Capital Management Efficiency: Special Reference to Listed Manufacturing Companies in Sri Lanka. **International Journal of Business and Management Review**, 1(1), 72-85.

Aghajari, M., Mousavi, S. and Mohammadipour, R. (2015). Examining the Effect of Corporate Governance Mechanisms on Working Capital Management Efficiency of Corporations Accepted In Tehran Stock Exchange. **International Journal of Review in Life Science**, 5(8), 63-73.

Al_Sufy, F. Almbaideen. H. Al_abbadi, H. and Makhlouf, M. (2013). Corporate Governance and Its Impact on the Quality of Accounting Information in the Industrial Community Shareholding Companies Listed in Amman Financial Market-Jordan. **International Journal of Humanities and Social Science**, 3(5), 184-195.

Alamgir, M. (2007). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, **A conference organized by the Egyptian Banking Institute**, Cairo, Egypt.

Alavinasab, S. & Davoudi, E. (2013). Studying the relationship between working capital management and profitability of listed companies in Tehran stock exchange. **Business Management Dynamics,** 2(7), 1-8.

Aldalayeen, B. (2017). Does Corporate Governance Affect the Financial Performance? Analysis of Findings from Jordanian Banks. **International Journal of Business and Management**, 12(4), 123-129.

Al-Janadi, Y. Abdul Rahman, R. & Omar, N. (2012). The level of Voluntary Disclosure Practices Among Public Listed Companies in Saudi Arabia and the UAE: Using a Modified Voluntary Disclosure Index. **International Journal of Disclosure and Governance**, 9(2), 181-201.

Almajali, Y., Alamro, S. & Al-Soub, Z. (2012). Factors Affecting the Financial Performance of Jordanian Insurance Companies Listed at Amman Stock Exchange. **Journal of Management Research**, 4(2), 226-289.

Alshammari, S. (2014). Corporate Governance and Audit Quality: The Case of Kuwait.

Al-Shetwi, E. (2011). Impact of Internal Audit Function (IAF) on Financial Reporting Quality (FRQ): Evidence from Saudi Arabia. **African Journal of Business Management**, 5(27), 11189-11198.

Arabsalehi, M. and Ziaee, M. (2010). The Relationship between Corporate Governance Mechanism and Earnings Quality of Listed Companies in Tehran Stock Exchange. **Financial Accounting**, 2(5), 39-56.

Arieftiara, D. and Utama, S. (2018). Do Financial Reporting Quality and Corporate Governance Have Recursive Simultaneous Effect? Evidence From Indonesian Manufacturing Companies. **Akrual Journal Akuntansi**, 9(2), 168-185.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Baatwah, S., Salleh, Z. and Ahmad, N. (2015). CEO Characteristics and Audit Report Timeliness: Do CEO Tenure and Financial Expertise Matter?. **Managerial Auditing Journal**, 30(8/9), 998-1022.

Barros, Carlos P., Boubaker,S. & Hamrouni, A. (2013) Corporate Governance And Voluntary Disclosure In France. **Journal of Applied Business Research,** 29(2), 561-678.

Baxter B. and Peter J. (2007). **Audit Committees and Financial Reporting Quality**. A Dissertation. University Of Southern Queensland.

Beatty, A., S. Liao, and J. Weber. (2010). Financial Reporting Quality, Private Information, Monitoring, and the Lease-Versus-Buy Decision. **The Accounting Review,** 85 (4): 1215–1238.

Bharath, S. T., J. Sunder, and S. Sunder. (2008). Accounting Quality and Debt Contracting. **The Accounting Review**, 83 (1), 1–28.

Chalaki, P. Didar, H. & Riahinezhad, M. (2012). Corporate Governance Attributes and Financial Reporting Quality: Empirical Evidence from Iran. **International Journal of Business and Social Science**, 3(15), 223-229.

Cohen, J. Krishnamoorthy, G. & Wright, A. (2002). Auditors' Views on Audit Committees and Financial Reporting Quality. **The CPA Journal**, 72(10). 56-58.

Dabor, E. and Tijjani, B. (2011). Corporate Governance and Corporate Disclosure. In Dandago and Tijjani (ed.). **Corporate Governance and Social Responsibility**, Department of Accounting Bayero University Kano.

Darko, J., Aribi, Z. and Uzonwanne, A. (2016). Corporate Governance: The Impact of Director and Board Structure, Ownership Structure and Corporate Control on the Performance of Listed Companies on the Ghana Stock Exchange. **Corporate Governance**, 16(2), 259-277.

Darmadi, S. (2013). Corporate Governance Disclosure in the Annual Report. **Humanomics**, 29(1), 4-23.

Doyle, T. and Jeffrey, E. (2007). Accruals Quality and Internal Control over Financial Reporting. **The Accounting Review**, 82(5). 1141-1170.

Erena, O. and Tehulu, T. (2012). The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Earnings Management: Evidence from Banks in Ethiopia. **International Journal of Research in Commerce, Economics and Management**, 2(8). ISSN 2231-4245.

Ester, G. Marin-Hernandez, S. & De Lema, D. (2012). Internal Auditing and Financial Reporting in the Spanish Banking Industry. **Managerial Auditing Journal**, 27(8), 728-753.

Fernandez, C. (2014). The Role of Independent Directors on Financial Reporting Quality. **A Review of Previous Research**.

Firth, M. Fung, P. & Rui, O. (2007). Ownership, Two-tier Board Structure, and the Informativeness of Earnings: Evidence from China. **Journal of Accounting and Public Policy**, 26, (4), 463-496.

Gibson, C, (2011). **Financial statement analysis**, (12th Edition), New York: South Western Cengage Learning, Tomson.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Gill, A. & Biger, N. (2013). The Impact of Corporate Governance on Working Capital Management Efficiency of American Manufacturing Firms. **Managerial Finance**, 39(2), 116-132.

Ginglinger, E. Megginson, W. & Waxin, T. (2011). Employee Ownership, Board Representation, and Corporate Financial Policies. **Journal of Corporate Finance**, 17(4), 868-887.

Góis, C. (2017). **Financial Reporting Quality and Corporate Governance: The Portuguese Companies Evidence**, PP. 1-25.

Hisham F., Chris M. and Kean, O. (2014). Governance, Ownership Structure, and Performance of Entrepreneurial IPOs in Aim Companies. **Corporate Governance an International Review**, 22(2), 100-115.

IFaradonbeh, H. & Idolatabad, H. (2015). The Impact of Corporate Governance on the Current Assets Management of the Companies Listed in Tehran Stock Exchange. **Indian Journal of Fundamental and Applied Life Sciences**, 5(1), 1742-1751.

Ika, S. & Ghazali, N. (2012). Audit Committee Effectiveness and Timeliness of Reporting: Indonesian Evidence. **Managerial Auditing Journal**, 27(4), 403-424.

Jouini, F. (2013). Corporate Governance System and Quality of Information: Mediterranean. **Journal of Social Sciences**, 4(2), 129-142.

Karami, H. (2014).**The Effect of Corporate Governance on Working Capital of Manufacturing Firms Listed at the Nairobi Securities Exchange**, Master Thesis Published, University of Nairobi.

Klai, N. & Omri, A. (2011). Corporate Governance and Financial Reporting Quality: The Case of Tunisian Firms. **International Business Research**, 4(1), 158-166.

Kowalewski, O. (2016). Corporate Governance and Corporate Performance: Financial Crisis (2008). **Management Research Review**, 39(11), 1494-1515.

Li, X. Ng. J. and W. Saffer. (2018). Financial Reporting and Trade Credit: Evidence from an Information Shock. **Journal of Financial Economics Forthcoming.**

Mcgee, R. and Yuan, X. (2013). Corporate Governance and the Timeliness of Financial Reporting: a Comparative Study of the People's Republic of China, the USA and the European Union. **Journal of Asia Business Studies**, 6(1), 5-16,

Mehrani, K. & Safarzade, M. (2011). Explaining the relationship between corporate governance and earnings quality with local approach. **Accounting science**, 2(7), 69-98.

Meshack, S. (2015). **Influence of Corporate Governance Practices: on Working Capital Efficiency of Manufacturing**, Master Thesis Published, South Eastern Kenya University.

Myring, M. and Shortridge, R. (2010). Corporate Governance and the Quality Of Financial Disclosures. **International Business & Economics Research Journal**, 9(6), 103-110.

Nesrine, K. & Abdelwahed, O. (2011). Corporate Governance and Financial Reporting Quality: The Case of Tunisian Firm. **International Business Research**, 4(1), 158-166.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Onuorah, A. (2016). Corporate Governance and Financial Reporting Quality in Selected Nigerian Company. **International Journal of Management Science and Business Administration**, 2(3), 7-16.

Rezaee, Z. (2008). High Quality Financial Reporting (The Six-Legged Stool). **Strategic Finance**.

Shahwan, T. (2015). The Effects of Corporate Governance on Financial Performance and Financial Distress: Evidence from Egypt. **Corporate Governance**, 15(5), 641-662.

Sheikh, N., Wang, Z. and Kham, S. (2013). The Impact of Internal Attributes of Corporate Governance on Firm Performance. **International Journal of Commerce and Management**, 23(1), 38-55.

Shukeri, S. and Nelson, S. (2012). Corporate Governance and Audit Report timeliness: Evidence from Malaysia. **Accounting on Asia**, 11(2), 109-127.

Tamimi, H. (2012). The Effects of Corporate Governance on Performance and Financial Distress. **Journal of Financial Regulation and Compliance**, 20(2), 169-181.

Tan, L. Xue, Y. and Yu, Y. (2017). Does Stronger Corporate Governance Improve Financial Reporting Quality? Evidence from a Regression Discontinuity Analysis of Shareholder. **Sponsored Governance Proposals, Preliminary draft**, PP. 1-34.

Tyagi, N. (2015). Does The Quality of Corporate Governance Affect The Financial Performance In Indian It Sector? An Insight. International Journal of Research in Commerce, Economics and Management, 83-87.

Uwuigbe, U. Felix, E. Uwuigbe, O. Teddy, O. and Irene, F. (2018). Corporate Governance and Quality of Financial Statements: a Study of Listed Nigerian Banks, **Banks and Bank Systems**, Volume 13, Issue 3, PP. 12-23.

Zain-aldini, L. (2011). **The impact of corporate governance on the relationship between capital structure and firm value**, MA Thesis; Yazd Islamic Azad University.

Resis, A. (2014). Antimicrobial resistance surveillance in Europe, **the Journal of Science**, PP. 1-130.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (١)

استبانة الدراسة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول "أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية" وذلك كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة. لذلك نرجو من حضرتكم الإجابة عن كافة الأسئلة بكل صدق وموضوعية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير...

إشراف	إعداد
د. نوفان حامد العليمات	عدنان طارق عواد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الأول: البيانات الديموغرافية:

يرجى الإجابة على الأسئلة التي تتضمن معلومات عامة بوضع إشارة (✓)

١- العمر بالسنوات:

☐ ٣٥ سنة فأقل ☐ ٣٦-٤٥ فأقل

☐ ٤٥-٥٥ فأقل ☐ أكثر من ٥٥

٢- التخصص:

☐ محاسبة ☐ علوم مالية ومصرفية

☐ إدارة أعمال ☐ إدارة عامة

☐ اقتصاد ☐ أخرى يرجى ذكرها (.....).

٣- المستوى العلمي:

☐ دبلوم

☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا

٤- المستوى الوظيفي:

☐ مدير قسم التدقيق ☐ مدير مالي

☐ مدقق داخلي ☐ مدير فرع ☐ مجلس الإدارة

٥- الخبرة العملية بالسنوات:

☐ ٥ سنوات فأقل ☐ من ٦ – ١٠ فأقل

☐ ١٠-١٥ فأقل ☐ ١٥ فأكثر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الثاني: الحاكمية المؤسسية

أرجو وضع إشارة (✓) في المكان الذي يتناسب مع اجابتكم:

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المبدأ الأول: الإفصاح والشفافية					
١. يعمل المصرف على الإفصاح عن النتائج المالية ونتائج العمليات بشكل دوري.					
٢. يعمل المصرف على الإفصاح عن أهدافه الرئيسية والثانوية.					
٣. يعمل المصرف على الإفصاح عن الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت.					
٤. يعمل المصرف على الإفصاح عن عوامل المخاطرة المتوقعة.					
٥. يعمل المصرف على الإفصاح عن هياكل الحوكمة وسياستها.					
٦. يعمل المصرف على تطبيق مبادئ الحاكمية الرئيسية مثل الإفصاح والشفافية بشكل جدي.					
٧. يعمل المصرف على اصدار كافة البيانات والمعلومات الخاصة باتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمر.					
المبدأ الثاني: ضمان حقوق المساهمين					
٨. يؤدي تطبيق الحاكمية المؤسسية في المصرف للمساواة والعدالة ما بين المساهمين.					
٩. يؤدي تطبيق الحاكمية المؤسسية في المصرف لاستغلال السلطة في غير المصلحة العامة.					
١٠. يؤدي تطبيق الحاكمية المؤسسية لارتفاع مستوى الثقة من قبل المساهمين وحماية حقوقهم.					
١١. تطبيق الحاكمية المؤسسية على حماية حقوق الاقلية من المساهمين من ناحية الممارسات الاستغلالية.					
١٢. يساعد تطبيق الحاكمية المؤسسية في المصرف المساهمين الحصول على معلومات حول حقوق التصويت.					
المبدأ الثالث: مسؤوليات مجلس الإدارة					
١٣. تعمل إدارة المصرف على اعداد الخطة الاستراتيجية وخطط العمل الرئيسية وتوجيهها.					
١٤. تعمل إدارة المصرف بالاشراف على ممارسات الحاكمية المؤسسية وإجراء التغييرات اذا تطلب الأمر.					
١٥. يتم اختيار وتحديد مكافآت ورواتب الاشراف على كبار التنفيذيين بالمصرف.					
١٦. يعمل مجلس الإدارة على ضمان نزاهة حسابات المصرف ونظم اعداد قوائمها المالية بما في ذلك المراجعة المستقلة.					
١٧. يعمل مجلس الإدارة على التأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في الحاكمية					
١٨. يتم تصنيف أصحاب المصالح في المصرف بشكل واضح.					
١٩. يتم الفصل ما بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لدى المصرف.					
٢٠. يوجد دور لأصحاب المصالح في اتخاذ القرارات داخل المصرف.					
٢١. الاتفاقات التي تتم ما بين المصرف وأصحاب المصالح تكون لصالح الطرفين.					
٢٢. يتم وضع كافة القوانين والمعايير في المصرف التي تساعد على حماية أصحاب المصالح بمستوى كبير.					
٢٣. يحق لأصحاب المصالح في المصرف من الاستفادة من الصفقات المبرمة مع الجهات الاخرى.					
المبدأ الخامس: المعاملة المتساوية للمساهمين					
٢٤. يوجد مساواة في المعاملة للمساهمين سواء مساهمين أجانب أو أقلية.					
٢٥. يمتلك جميع حاملي الأسهم في المصرف نفس الحقوق.					
٢٦. يعمل المصرف على تعويض المساهمين عند تعرض حقوقهم للانتهاك.					
٢٧. يعمل المصرف على حماية مساهمي الاقلية من اساءة الاستغلال من قبل أصحاب النسب الحاكمة.					
٢٨. يلتزم المصرف مع كافة المساهمين بالقوانين والمعايير التي تم الاتفاق عليها في البداية.					
٢٩. يعطي المصرف للمساهمين حق الامتلاك في المصرف لأسهم أخرى من غير التحيز لطرف معين.					
٣٠. يوجد سهولة في بيع المستثمر للأسهم التي يملكها في المصرف.					
٣١. يوجد امتيازات للمساهمين في المصرف تميزه عن غيره من الاشخاص.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الثالث: جودة التقارير المالية

يرجى الإجابة على الأسئلة التي تتضمن معلومات عامة بوضع إشارة (✓)

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١. تساهم التقارير المالية في المصرف على بناء التوقعات والتنبؤات.					
٢. تتوافق التقارير المالية في المصرف مع متطلبات عمله لاحتوائها على معلومات مالية وغير مالية.					
٣. تتضمن التقارير المالية للمصرف على مؤشرات قياس القيمة التنبؤية.					
٤. توفر التقارير المالية في المصرف تغذية عكسية عن نتائج نشاطاتها وأعمالها.					
٥. توفر التقارير المالية في المصرف معلومات دقيقة بالوقت المناسب.					
٦. تتميز التقارير المالية في المصرف بالدقة والخلو من الأخطاء.					
٧. تتميز التقارير المالية بالوضوح والشفافية واكتمال المعلومات.					
٨. تتميز التقارير المالية بتحقيق خاصية الموضوعية في عرضها.					
٩. تتميز التقارير المالية بإصدارها في التوقيت المناسب للمستثمرين.					
١٠. تتصف التقارير المالية بوصفها للسياسات المالية والطرق المحاسبية المتبعة في المصرف.					
١١. تتصف التقارير المالية بمطابقة قوائمها المالية بالمعلومات المتوفرة.					
١٢. تتصف التقارير المالية بعدم التحيز لاي معلومة أو أي جهة.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٢)

مجتمع الدراسة الكلي

اسم المصرف
الرافدين
الصناعي
الزراعي التعاوني
العقاري
الرشيد
التنمية الدولي للاستثمار والتمويل
الموصل للتمويل والاستثمار
أشور الدولي للاستثمار
المتحد للاستثمار
الاقتصاد للاستثمار والتمويل
التجاري العراقي
المجموع الكلي (١١) مصرف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٢)

أسماء المحكمين

اسم الدكتور	الرتبة	الجامعة
محمد رحاحلة	أستاذ دكتور	آل البيت
مهند أكرم نزال	أستاذ مشارك	آل البيت
عبد الرحمن الدلابيح	أستاذ مشارك	آل البيت
محمد الحايك	أستاذ مساعد	آل البيت
صقر الطاهات	أستاذ مساعد	آل البيت
تركي الحمود	أستاذ دكتور	اليرموك
فادي شهاب	أستاذ مساعد	الهاشمية
وليد محمد مساعدة	أستاذ مساعد	الهاشمية
أحمد العموش	أستاذ مساعد	الهاشمية
إبراهيم منصور	أستاذ مشارك	الهاشمية
عبد الوهاب الرواشدة	أستاذ مساعد	الزرقاء
فؤاد الفسفوس	أستاذ مساعد	الزرقاء
عمر فريد شقور	أستاذ مساعد	الزرقاء
احمد إبراهيم	أستاذ مساعد	عجلون الوطنية
مأمون القضاة	أستاذ مشارك	عجلون الوطنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com